

تغطية خاصة:

تيار في العمل يطرح

«حلا للصراع» ينافس

مخططات اليمين المتطرف!

صفحة (5) من 6

جذور انعدام المساواة

في الصحة بين اليهود

والفلسطينيين

في إسرائيل

صفحة (6) من 6

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٨/٦/٥ الموافق ٢٠ رمضان ١٤٣٩ هـ العدد ٤١٩ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي
المنتدى

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

مرة أخرى عن الوجه الجديد للمحكمة الإسرائيلية العليا!

بقلم: أنطوان شلحت

يمكن القول منذ الآن أي قرار ستتخذه المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن ما يعرف باسم «قانون التسوية»، الرامي إلى شرنة البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية، والذي أقره الكنيست في شباط ٢٠١٧، لن يغير من الوجه الجديد الذي أصبح لهذه المحكمة، والتي سبق أن وصفناها بأنها أكثر يمينية ومحافطة (طالع مادة موسعة حول بدء المحكمة ببحث «قانون التسوية»، ص ٣).

وقد تآذى عن هذا الوجه الجديد، في الأونة الأخيرة وحسب، إقدام هذه المحكمة، خلال جلسة عقدتها يوم ٢٨ أيار الفائت بتركيبة موسعة من ٩ قضاة، على أن ترفض بالإجماع، طلب التماس تقدم به مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن ضد قانون يسمح بتجريد عضو كنيست من عضويته وفصله، ووفقا للقانون، سيُسمح للكنيست بفصل عضو كنيست متهم بالتحريض على العنصرية، ودعم الكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل، شرط أن يتم ذلك بتأييد ٩٠ عضو كنيست. وتبدأ عملية الفصل في حال قيام ٧٠ عضو كنيست، بينهم ١٠ أعضاء كنيست من خارج الائتلاف الحكومي، بتوقيع مثل هذا الطلب. وكتبت القرار رئيسة المحكمة العليا، القاضية إستير حيوت، وأيدها ٨ قضاة، وأشارت حيوت إلى أن قانون الفصل يمس الحقوق الأساسية المهمة في نظام الحكم لكنه ينطوي على منظومة ضوابط وتوازنات ولا يمكن القول إنه ينفي جوهر الهوية الديمقراطية للدولة ويهز أسس بنيتها الدستورية. ورفضت المحكمة ادعاء مقدمي طلب الالتماس بأن القانون يشكل تغييرا في النظام الانتخابي في إسرائيل، وأكدت أنه لا يؤثر في المساواة في فرص القوائم المتنافسة في الانتخابات. وتغيبا على ذلك قال بيان صادر عن مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن إن المحكمة العليا فشلت في مهماتها كدفاع عن الأقليات، وأخضعت حقوق الإنسان لأغلبية مفترة تستعمل علانية على إخراج أعضاء الكنيست العرب من الكنيست. وأكد البيان أن الغرض من القانون هو اضطهاد أعضاء الكنيست العرب، الذين يمثلون الجمهور العربي المظلوم، واستمرار حملة نزع الشرعية عنهم.

في المقابل أعرب رئيس الكنيست يولي إندلشتاين (الليكود) عن سعادته لكون قضاة المحكمة العليا أدركوا أيضا أنه لا يوجد مكان لأعضاء كنيست يحرضون على العنصرية ويدعمون الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وأكد أن ما يسعده أكثر أن القضاة عروا أمام التدخل في تشريع الكنيست، وهذه خطوة مهمة للتوازن بين السلطات.

ورأى المحلل القانوني اليميني نداد هعتسني («معاريف») أن قرار المحكمة العليا هذا يستند إلى قرار سابق اتخذته في أواسط ستينيات القرن الفائت، وبموجبه يُنظر على الدولة بتقديم المساعدة لمن يرغب بالقضاء عليها من خلال استخدام أدواتها الديمقراطية؛ بحسب تعبيره، وكان يشير إلى القرار الذي نصح على إخراج حركة «الأرض» الفلسطينية خارج القانون على خلفية المسوغات عنها.

وكتب هعتسني: «هذا الأسبوع قرر تسعة قضاة المحكمة العليا أن الدستور والديمقراطية لا ينبغي أن يكونا وصمة للاندثار والاندثار القومي. وهذا أمر بسيط للغاية، وبدهي جدا. وربما أصبحنا فعلا في

بداية عهد جديد، في محكمة العدل العليا أيضا».

وبطبيعة الحال، لا يجوز، في هذا الصدد، إلا التوقف عند ما قالته منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، في سياق بيان صادر عنها الأسبوع الفائت، تعقيبا على القرار الذي اتخذته ثلاثة قضاة من المحكمة العليا يوم

٢٠١٨/٥/٢٤، ونص على أنه يحق للدولة هدم منازل سكان بلدة خان الأحمر الفلسطينية وترحيلهم منها وإسكانهم في بلدة أخرى.

حيث ذكرت أن هؤلاء القضاة صادقوا مؤخرا لإسرائيل على أن تقترب جريمة حرب، وأشارت إلى أن الإجراءات التي أقروها مرتبطة بتقويض حياة السكان، وتشكل جريمة حرب يتحمل جميع الصالحين فيها

المسؤولية الشخصية عنها (طالع تقريرا موسعا، ص ٧).

ولا بد من تعيد إلى الأذهان أنه بعد المصادقة على تعيين آخر قاضيين جديدين في هذه المحكمة في شباط الفائت، كتبت وزيرة

العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد («البيت اليهودي»)، في مدونتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» (٢٠١٨/٢/٢٣) ما يلي: «بالضبط في مثل اليوم قبل عام بدأت بتنفيذ إجراء يهدف

إلى تغيير وجه المحكمة العليا بواسطة تعيين أربعة قضاة جدد فيها. وهذا الإجراء ينهني الآن مع تعيين قاضيين جديدين. إن هذه التعيينات تُعدّ الطابوق الإضافي للمحكمة العليا الجديدة». وأضافت

أن هذه «المحكمة العليا الجديدة هي بئسرى سارة للديمقراطية الإسرائيلية، وهي تُعيد إلى السلطة القضائية وظيفتها المهمة

الغاية: تفسير المعايير التي أقرها المشرع لا تغييرها»، وهي وظيفة تحيل إلى دور الختم المطاطي.

وبالعودة إلى قانون شرنة البؤر الاستيطانية، لوحظ أن ثمة تركيزا كبيرا على موقف المستشار القانوني للحكومة أفحيا مندلبليت المعارض للقانون. وهي معارضة ينبغي تحجيمها وعدم التعويل

عليها. كونها ناجمة عن قناعة المستشار أن ثمة صندوق أدوات قانونية أخرى لينة كامة بؤر استيطانية بدلا من تدخل الكنيست، الأمر

الذي من شأنه أن يجرح مكانة إسرائيل من ناحية القانون الدولي.

عندما سنّ الكنيست قانون شرنة البؤر الاستيطانية أشارت تحليلات عدة إلى أن هذا ليس أول فعل لا يتحمل للحكومة يتغيا

إكساب نظام الأبارتهايد الإسرائيلي صبغة قانونية، ونهت أن المشكلة ليست كامة فقط في الأدائية القانونية إنما أيضا، أن لم

يكن أساسا، في السياسة الرسمية للدولة. واذكر أن أحد المحللين كتب ما معناه أنه سيجري بالطبع تقديم طلبات التماس إلى محكمة

العدل العليا، لكن يظل من المشكوك فيه أن تكون هذه المحكمة قادرة ما وقف تلك السياسة ولوقت طويل، فإن المستوطنات هي

التي تسيطر على الدولة، وعلى الجيش، ولا يوجد سبيل حقيقي لكبحها. وكان هذا قبل أن ترفع المحكمة العليا، بموجب تعبير

وزيرة العدل السالف ذكره، «طابقا لإضافيا» مهمته تفسير ما تقوم به

الحكومة والكنيست لا تغييره.

آخر استطلاعات الرأي العام في إسرائيل:

أغلبية المتتمين إلى الليكود و«البيت اليهودي» تؤيد احتلال قطاع غزة!

ارتفاع قوة حزب الليكود الحاكم

برئاسة نتنياهو وازدياد الفارق بينه

وبين أقرب المنافسين له، حزب لبيد*



(أ.ب.ا)

.. من مسيرات العودة في غزة.

أظهرت استطلاعات الرأي العام الأخيرة في إسرائيل صعود شعبية

رئيس الحكومة ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو.

وبين الاستطلاع الذي أجراه موقع «واللا» الإسرائيلي، ونفذه «معهد

بانلز بوليتيكس»، ونشرت نتائجه مساء أمس الأول الأحد، ارتفاع قوة

حزب الليكود الحاكم برئاسة نتنياهو، وازدياد الفارق بينه وبين أقرب

المنافسين له، حزب «يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد.

وأشار الموقع الإخباري إلى أن ذلك يأتي في ظل التصعيد العسكري

الإسرائيلي الأخير في غزة، وفي أعقاب كشف نتنياهو عما زعم أنها

الوثائق الأصلية للبرنامج النووي الإيراني، وفي إثر نقل السفارة الأميركية

إلى القدس المحتلة، والهجمات الإسرائيلية على مواقع إيرانية وسورية.

وبخلاف معظم الاستطلاعات التي أجريت في نهاية العام الماضي

وأظهرت تراجع قوة الليكود برئاسة نتنياهو على وقع التحقيقات في

ملفات الفساد التي يشتبه بتورطها فيها، جاءت نتائج استطلاع «واللا»

مشابهة لنتائج استطلاع آخر نشرته صحيفة «معاريف»، الأسبوع

الماضي.

وأظهر استطلاع «واللا» أنه في حال جرت الانتخابات اليوم، فإن الليكود

يحصل على ٣٤ مقعدا، بينما يحصل «يوجد مستقبل» على ١٦ مقعدا،

علما بأن نتائج آخر استطلاع للموقع ذاته أظهرت حصول الليكود على ٢٩

مقعدا، فيما تطاقت نتائج «يوجد مستقبل» في الاستطلاعين.

ويحصل تحالف «المعسكر الصهيوني»، برئاسة رئيس حزب العمل

أفي غياي، على ١٠ مقاعد ويحل في المرتبة الرابعة، وتحصل القائمة

المشتركة على ١٢ مقعدا وتحل في المرتبة الثالثة.

وأظهر الاستطلاع حصول حزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير التربية

والتعليم نفتالي بينيت على ١١ مقعدا، في حين يحصل كل من «كلنا»

برئاسة وزير المالية موشيه كلون، ويهدوت هتوراه، وميرتس،

و«إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الدفاع أفيدور لبيرمان، وقائمة برئاسة

أورلي ليفي - إيكسيس (المنشقة عن «إسرائيل بيتنا») على ٨ مقاعد لكل

منهم، بينما يحصل شاس على ٥ مقاعد.

وبين الاستطلاع أن القوى المكونة للائتلاف الحكومي في إسرائيل

بقيادة الليكود ونتنياهو تستمر في الصعود، حيث ستحصل في

انتخابات تجرى اليوم على ٧٠ مقعدا في الكنيست، مقارنة مع ٦٦ مقعدا

تملكها في الكنيست الحالي. كما أظهر الاستطلاع خسارة قائمة مشتركة

بين الليكود و«إسرائيل بيتنا» لمقعدين مقارنة مع مجموع المقاعد التي

قد تحصل عليها القائمات إذا ما قررتا خوض الانتخابات البرلمانية

بصورة مستقلة.

وعبر ٥٥٪ من المستطلعة آراؤهم عن قناعتهم بأن إسرائيل أنهت

جولة التصعيد مع حركة «حماس» في قطاع غزة وكفتها راحة (على حد

تعبير نتنياهو نفسه)، في حين اعتبر ١٩٪ من المستطلعين أن «حماس»

وفصائل المقاومة رحبت هذه الجولة من التصعيد الأمني، وقال ٢٦٪

منهم قالوا إنهم لا يعرفون من الرابع.

ولدى التطرق إلى دعوات أطلقتها بعض الأصوات في الحكومة وطالبت

باحتلال فعلي لقطاع غزة المحاصر، على غرار وزيرة العدل الإسرائيلية،

إيليت شاكيد («البيت اليهودي»)، رفض ٥٨٪ من المستطلعة آراؤهم

هذه الفكرة، في حين أيد ٢٩٪ من الجمهور الإسرائيلي احتلال قطاع غزة،

وقال ١٣٪ منهم إنهم لا يعرفون.

من جهة أخرى، أكد ٥٥٪ من المستطلعة آراؤهم الذين ينتمون إلى

حزب الليكود و٥٢٪ من المنتمين إلى «البيت اليهودي»، تأييدهم فكرة

احتلال قطاع غزة.

وكان استطلاع سابق نفذ بواسطة «معهد سميث»، ونشرته صحيفة

«معاريف» يوم الجمعة، أظهر أن تمثيل حزب الليكود برئاسة نتنياهو

ارتفع إلى ٣٤ مقعدا.

وقال ٥٨٪ من المشتركين في هذا الاستطلاع إنهم راضون من أداء كل

رئيس سابق آخر للموساد يؤكد انعدام الثقة بين نتنياهو والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية

بسبب المعارضة التي واجهها من رؤساء المؤسسة الأمنية في ذلك

الوقت.

كما أشير إلى أنه في إثر التوتر الذي كان سائدا بشأن هذا الهجوم بين

نتنياهو والموساد وهيئة الأركان العامة طلب رئيس الحكومة من رئيس

جهاز الأمن العام يورام كوهين بأن يتنصت على هاتف رئيس الموساد

ورئيس هيئة الأركان لكنه رفض.

وجاء في تعقيب رئيس الموساد الأسبق على هذا الموضوع، خلال

البرنامج ذاته، «لا أريد أن أصدق أنه وفي دولة ديمقراطية مثل إسرائيل

يطلب رئيس حكومتها التنصت على رئيس هيئة الأركان أو علي»،

مضيفا: «التنصت هو عظم عدم ثقة ممكن أن تكون، وأنا لم أكن لأطلب

في حياتي من أي أحد التنصت على أحد من موظفي الموساد، أنا أعتقد

أن هذا الأمر خارج قواعد اللعبة (...) هذا أكثر شيء سيئ قد يكون، ولو

كنت أعرف هذا، فإن الصواب الذي كان علي فعله حينها هو أن أقول إن

هذه اللعبة ليست لعبتي».

وتنفي نتنياهو هذا الادعاء في نهاية الأسبوع الماضي.

من ناحية أخرى، قال نتنياهو في اجتماع الحكومة أول أمس (الأحد)

إن «الموساد ليس منظمة إجرامية»، ويأتي هذا للرد على تصريح بارودو

بان الموساد «منظمة إجرامية برخصة»، وأضاف نتنياهو خلال الاجتماع:

«الموساد ليس منظمة إجرامية، بل منظمة مجيدة تقوم بعمل مقدس

في الكفاح ضد الإرهاب وضد التهديدات الأخرى لدولة إسرائيل، ونحن

جميعا نجنيها».

قال مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى سابق إن رئيس الحكومة

الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، طلب في العام ٢٠١١ من رئيس جهاز

الأمن العام (الشاباك) السابق، يورام كوهين، التنصت على المحادثات

الهاتفية لجميع الأشخاص الذين اطلعوا على عملية أمنية سرية محتملة،

وأشار إلى أن عمليات التنصت التي طالب بها نتنياهو لم تقتصر على

رئيس هيئة الأركان السابق، الجنرال بيني غانتس، ورئيس الموساد

السابق، تامير بارودو، وإنما شملت العديد من الشخصيات الرئيسية

الواقفة على رأس هرم المؤسسة الأمنية، بالإضافة إلى شخصيات

سياسية بعضها شغل مناصب وزارية في الحكومة آنذاك.

وأضاف هذا المسؤول الأمني، في تصريحات أدلى بها إلى القناة

التلفزيونية العاشرة، في مطلع الأسبوع الحالي، أن طلب نتنياهو هذا

كان غير معقول وغير مقبول وغير صحيح. وأكد أن رفض كوهين القيام

بتنصت كهذا كان صائبا.

وأشار إلى أن هذا الأمر يكشف حالة انعدام الثقة القائمة بين رؤساء

المؤسسة الأمنية وبين رئيس الحكومة، ووصف ذلك بأنه شديد الخطورة.

وجاءت تصريحات هذا المسؤول الأمني السابق بعد أن كشف الرئيس

السابق لجهاز الموساد تامير بارودو الانقلاب عن أن إسرائيل كانت عام

٢٠١١ قريبة أكثر من أي مرة من شن هجوم عسكري على إيران، عندما أوعز

رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في تلك السنة بتحضير

الجيش لهجوم محتمل كهذا.

وأضاف بارودو، في سياق مقابلة أدلى بها إلى الصحافية إيلانا دايان في

كتاب جديد يستعرض أوضاع التعليم في إسرائيل ويحل إشكالياته:

السيطرة العسكرية والسياسية على الشعب الفلسطيني تُجهض آمال الإصلاح المعقودة على جهاز التربية والتعليم!

واقع جهاز التربية ونتاجه ليس منفصلاً عن الواقع خارج نطاق التعليم، إذ من الصعب جدا إن لم يكن من المستحيل تماما تحقيق العدل التعليمي في لجة بحر من انعدام العدل الاجتماعي تعصف به مظاهر الإقصاء، التمييز، الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية* من الصعب التربية في إسرائيل على قيم مساواة الإنسان، المواطنة الحقيقية والثقافة الديمقراطية الحقبة في واقع تتواصل فيه منذ أكثر من خمسين عاما سيطرة عسكرية وسياسية إسرائيلية على أكثر من مليوني فلسطيني لا يتمتعون بأية مكانة أو حقوق



(أفب)

للعدل ينبغي أن يشمل، أيضا، العدل التوزيعي - أي، التوزيع العادل للموارد الاجتماعية والاقتصادية - والعدل الاعترافي الذي يعني ضمان تمثيل وتعبير ملايين وثائق لهويات المجموعات الثقافية المختلفة. ويقوم هذا المفهوم على فكرة أن تحقيق العدل الاعترافي يساعد في تحقيق العدل التعليمي والتوزيعي. فـضمان التمثيل اللائق للمجموعات الثقافية المختلفة في جهاز التعليم من شأنه أن يخفف من حدة الاغتراب والعداء اللذين يشعر بهما الطلاب من مجموعات الأقلية، القومية والثقافية، تجاه الجهاز التعليمي. فطالب الذين يتعلمون مضامين تعكس ثقافتهم وتحترم هويتهم سيبدون قدرا أكبر من الاهتمام بالمواد التعليمية وسيشعرون بان جهاز التعليم يتعامل معهم بكونهم متساوين.

يؤكد المؤلف أن الخطاب الذي يصاحب النقاش العام، وخصوصا خطاب السياسيين وواضعي السياسات، يتميز بما يسميه «خطاب الأمل» - الأمل في أن يكون الجهاز التعليمي المصدر الأساس للتعافي الاجتماعي، إذ بمقدوره تحويل مجتمع غير عادل إلى مجتمع عادل وتحقيق المساواة في الفرص بما يؤدي إلى إصلاح واقع انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية - هذا الواقع الذي يشكل نقطة انطلاق الطلاب الأساسية نحو مسارات حياتهم المختلفة. ولكن، بالرغم من أهمية جهاز التعليم في الدولة الديمقراطية ومكانته المركزية، إلا أن هذا الأصل في أن يتولى جهاز التعليم وحده، حصريا، مهمة تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية «هو أمل مبالغ فيه كثيرا».

ينبغي أن تكون توقعات المواطنين من قدرة جهاز التعليم على إحداث تغييرات اجتماعية راديكالية «توقعات أكثر واقعية وتواضعا»، إذ أن جهاز التعليم، في كثير من الأحيان والحالات، «لا يشكل ميدانا للتغيير والإصلاح الاجتماعيين، وإنما هو ميدان يعكس الواقع غير المتساوي ويستنسجه»، كما هو الحال في إسرائيل. ذلك أن الواقع في داخل الجهاز التعليمي ليس منفصلا، البتة، عن الواقع خارج ميدان التعليم «ومن الصعب تحقيق العدل التعليمي في لجة بحر من انعدام العدل الاجتماعي تعصف به ظواهر الإقصاء، التمييز، الفقر المتخاقم وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية». بل الأهم: «من الصعب التربية في إسرائيل على قيم مساواة الإنسان، المواطنة الحقيقية والثقافة الديمقراطية الحقبة، في واقع تتواصل فيه، منذ أكثر من خمسين عاما، سيطرة عسكرية وسياسية إسرائيلية على أكثر من مليوني فلسطيني لا يتمتعون بأية مكانة أو حقوق».

غير أن البنية الديمغرافية في العديد من الدول قد شهدت تغييرا حادا وجوهريا خلال العقود الأخيرة، بفعل الهجرات المختلفة والزيادة الكبيرة في حجم هجرات العمل، وخاصة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. كما بدأ يظهر، في دول عديدة، نهوض سياسي لافـت بين مجموعات قومية وأثنية تولي هويتها الثقافية أهمية عليا وتعتبرها جديرة بالاعتراف الرسمي في الحيز العام. وكان أن تسلت المطالبة بهذا الاعتراف إلى أجهزة التعليم أيضا، إذ تولبت هذه باتاحة التعبير عن تلك الهوية واحترام الهويات الثقافية والدينية المختلفة. وليس خافيا أن واقع التعددية الثقافية هذا كان بالغ الأثر على تحديد أهداف التعليم وصياغتها أيضا.

أدى واقع تعدد الثقافات إلى ظهور ولورة توجهات معيارية مركزية جديدة في مجال تحديد وصياغة أهداف التعليم في المجتمعات الديمقراطية. وينبغي النظر إلى مطلب الاعتراف الثقافي، سواء في أجهزة التعليم أو في الأجهزة الأخرى، باعتباره جزءا من المطالبة بالعدالة في نظام ديمقراطي يسطع فيه جهاز التعليم بهمة تعليم المواطنين البالغين الذين يتعاملون مع بعضهم بعضا بالتساوي، بحيث يتجسد الموقف المتساوي، أيضا، في الاعتراف بتمايز المجموعات المختلفة وخصوصيتها. غير أن ما حصل بالفعل هو أن مطالبة المجموعات المختلفة بإصلاح واقع انعدام العدالة الاعترافية - انعدام العدالة الذي يطال المجموعات التي لا تحظى هويتها الثقافية الخاصة بالاعتراف والشريعة - قد قوبلت بالتجاهل وبموقف عدائي ومهين.

جهاز التعليم الإسرائيلي والاحتلال

في جهاز التعليم الإسرائيلي تجسدت هذه المطالبة (بالعدالة الاعترافية) ضمن أشياء أخرى، في مطالبة المواطنين العرب، مثلا، بإدارة الذاتية الثقافية؛ في معارضة المجتمع الحريدي لتدخل الدولة في إدارته الذاتية وفي وضعه مناهج ومضامين التعليم الخاصة به؛ في المطالبة بالاعتراف بالثقافة، بالتاريخ والهوية المشرقية كما عبرت عنها توصيات «لجنة بيطون» التي دعت إلى ضمان تمثيل نصف لائق للمشرقيين في مؤسسات مركزية تابعة لجهاز التعليم وإلى تغيير مناهج التدريس. يعني مطلب الاعتراف هذا، من ضمن ما يعنيه، اعتبار مناهج التدريس أحد الموارد العامة الرزمية التي يحق للمجموعات الثقافية المختلفة الحصول عليه وعلى تمثيل لائق فيه، بمعنى: ضرورة أن تشمل مناهج التدريس روايتها وأن تتيج لها إسماع صوتها وكلمتها. ذلك أن المفهوم الشامل

الانفصال في المجتمع الإسرائيلي أكثر حدة واتساعا على خلفية وبسبب تقسم الجهاز التعليمي فيها إلى تيارات مختلفة - رسمي، رسمي - ديني، حريدي أشكنازي، حريدي سفاردي، إضافة إلى جهاز تعليمي خاص بطلاب الأقلية القومية العربية الفلسطينية.

يعالج الكتاب هذه المواضيع من خلال منظورين اثنين: منظور معياري ومنظور تجريبي. تتمثل مرجعية المنظور المعياري في حقل الأخلاق والفلسفة السياسية، وفي صلبه الفرضية القائلة بأن تنظيم جهاز التعليم وترتيب سلم الأولويات في توزيع الموارد في الدولة الديمقراطية ينبغي أن يقوما على اعتبارات أخلاقية بالإمكان إقرارها وتبريرها، بحيث تشكل قاعدة لإسباغ الشرعية على طابع جهاز التعليم وجوهره. وقد ارتأى المؤلف توسيع دائرة البحث المعياري ليس فقط لأن الاعتبارات الأخلاقية يجب أن تكون، بالضرورة، الاعتبارات المؤسسة والموجهة لدى النظر في القضايا التعليمية في دولة ديمقراطية، وإنما أيضا لأن البحث في جهاز التعليم الإسرائيلي من وجهة نظر أخلاقية لا يزال محدودا جدا في الأدبيات المتوفرة. ويتوه الكاتب هنا بان البحث في المصطلحات والمبادئ الأساسية والنظريات الأخلاقية المركزية ذات الصلة بجعال التعليم ينبغي أن يكون واضحا، موضوعيا ومركزا «بما يساعد على فهم نقاط ومجالات الاختلاف الدقيقة».

يركز المؤلف على أهمية البحث والتحليل الأخلاقيين، كما جسدهما في الكتاب، نظرا لكونهما القاعدة الأساسية لفحص ونقد الواقع التعليمي في إسرائيل خلال العقود الأخيرة: فمفصلات مركزية في السياسات التعليمية، مثل الدمج والتكامل، النمو الليبرالية والخصخصة، عدم المساواة في توزيع الموارد وخلق مسارات تعليمية مختلفة لمجموعات اجتماعية مختلفة؛ صراعات على الأهداف التعليمية تنعكس في خلاتف حول مناهج التعليم في المواضيع التعليمية المركزية وفي موضوع التربية المدنية (المدنيات)؛ التربية المتعددة الثقافات واستنتاجات لجنة بيطون، «حول جهاز التعليم للطلاب المشرقيين) وقضايا مركزية أخرى تحتل حيزا أساسيا وهاما على جدول الأعمال العام في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة.

كذلك، ثمة أهمية قصوى للمنظور التجريبي في البحث والتحليل، إذ أن البحث الفلسفي المعياري بشأن أهداف التعليم وسياسات توزيع الموارد لا يجري في فراغ، ذلك أن البحث في الشروط اللازم توفرها بغية تحقيق مثل العدل الاجتماعي يستدعي معرفة وفهم الواقع التعليمي - الاجتماعي - السياسي.

الثقافي - الاقتصادي الذي يجري البحث في سياقاه، أولا. فالبحث المعياري في المثل والمبادئ الأخلاقية وسط تجاهل الواقع الحقيقي قد يكون هدفا اعتبارا هذفا مركزيا لسياساتها المطلوب ليس فقط فهم الواقع كما كان في الماضي وكما هو في الوقت الراهن، وإنما أيضا فهم الأسباب والسيروترات التي تنتج الواقع التعليمي والاجتماعي، ثم وضع تعريف محدد واضح للنتائج التعليمية والاجتماعية المراد بلوغها و/ أو التي يمكن اعتبارها تحقيقا فعليا للمثل والقيم الأخلاقية المرغوبة. هكذا، على سبيل المثال، تختلف السياسة الجماعية التي اعتمدها جهاز التعليم في عهد إيديولوجيات من قبيل «بوثةق الصهر» ودمج الشتات، والتي تغيت تشكيل أمة إسرائيلية وتصميم الإسرائيلي الجديد. تختلف، جوهريا، عن سياسة جهاز التعليم العاصل في ظروف العولمة الاقتصادية القائمة على قوانين السوق التنافسية والتي تتميز بالفصل السياسي، الثقافي والاجتماعي وبوضع الفرد في مركز الصورة والاهتمام. فإبداء من ستينيات القرن الماضي وحتى ثمانينياته، رفعت دولة إسرائيل لواء مبدأ المساواة باعتبارها هدفا مركزيا لسياساتها التعليمية. بينما تضاعل التزامها بهذا المبدأ وتراجع باستمرار إبداء من ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم، ليحل محله مبدأ «الإدارة الذاتية» وسياسة الخصخصة.

من الواضح أن تحديد أهداف التعليم، أيضا، مشتق من الواقع السياسي، الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي. وقد انطلقت

المداولات التي جرت حول أهداف التعليم في دول عديدة، قبل بضعة عقود، من فرضية كون الواقع الاجتماعي والثقافي واقعا متجانسا يتتبع فيه المواطنون جميعا بالحق في مكانة متساوية. تميزت تلك المداولات بـ«عمى الألوان» - بمعنى، عدم إيلاء أية أهمية لانتحاء المواطنين العرقي، الجندري، الإثني والقومي في سياق البحث الأخلاقي والتجريبي حول أهداف جهاز التعليم في الدولة الديمقراطية. والعكس هو الصحيح، تحدر هدف جهاز التعليم حول مهمة «طمس الهويات المتغايرة بغية إنتاج هوية وطنية مدنية موحدة ومتجانسة».

من الواضح أن تحديد أهداف التعليم، أيضا، مشتق من الواقع السياسي، الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي. وقد انطلقت المداولات التي جرت حول أهداف التعليم في دول عديدة، قبل بضعة عقود، من فرضية كون الواقع الاجتماعي والثقافي واقعا متجانسا يتتبع فيه المواطنون جميعا بالحق في مكانة متساوية. تميزت تلك المداولات بـ«عمى الألوان» - بمعنى، عدم إيلاء أية أهمية لانتحاء المواطنين العرقي، الجندري، الإثني والقومي في سياق البحث الأخلاقي والتجريبي حول أهداف جهاز التعليم في الدولة الديمقراطية. والعكس هو الصحيح، تحدر هدف جهاز التعليم حول مهمة «طمس الهويات المتغايرة بغية إنتاج هوية وطنية مدنية موحدة ومتجانسة».

تفوقها الاجتماعي والاقتصادي وتركيزه، كما يتتبع، أيضا، سياسة الدمج والتكامل في إسرائيل، منذ بداياتها في الستينيات كسياسة مركزية أعتمدت لتطبيق مبدأ المساواة في الفرص، لتقليص الفجوات وتشكيل مجتمع ديمقراطي متكافل، من خلال اللقاء بين الطلاب من فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة في ظروف وشروط ومناسبة. ويفحص الفصل ما إذا تحققت في إسرائيل الشروط الضرورية اللازمة لتحقيق الأهداف المعلنة لهذه السياسة.

يعالج الفصل الثاني مسألة الخصخصة - السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اصحت سياسة مركزية في إسرائيل، وفي دول

مختلفة أخرى، ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي. يبحث الفصل في التطبيقات العملية المختلفة لسياسة الخصخصة في مجال التعليم وتسوياتها الاقتصادية، القانونية والأخلاقية. ومن بينها التسويات التي تشدد على الحق في الإدارة الذاتية الوالدية في التعليم، كما تلك التي تعارض تدخل الدولة في وضع وفرض السياسات التعليمية.

تتجسد سمات الخصخصة في مجال التعليم، بين أشياء أخرى، في التحويل الشخصي الذاتي لخدمات تعليمية، بما يتزايد خدمات تعليمية من قبل أجسام ومؤسسات غير تابعة للدولة وفي إقامة مدارس، صفوف تعليمية وشرائح خاصة يكون التعليم فيها مشروطا بالقدرة المادية على تمويلها. وثمة مفهوم مركزي إضافي

تخضع نظم وأجهزة التعليم في دول عديدة ومختلفة من العالم، خلال العقدين الأخيرين تحديدا، إلى جملة من التغييرات الجوهرية التي تقودها قوتان/ سيرورتان أساسيتان تحكمهما علاقة من التناقض الظاهري بينهما: الأولى، تعاظم الفكر النيو-ليبرالي واتساعه، وسط التشديد على مبادئ وقيم مركزية في مقدمتها النجاعة، الإنتاجية، الاختيار الحر والمنافسة؛ الثانية، الازدهار غير المسبوق في خطاب المساواة في الفرص والمطالبة بالتنوع وبالتعددية الثقافية.

وقد تجسدت هذه الوجهة في إسرائيل، مثلا، في إنشاء مدارس خاصة «نخبوية» تأسست انطلاقا من الدعوة إلى الخصخصة وأهداف التعليم في إسرائيل، للبروفسور يوسي دهان. استاذ الحقوق والمدير الأكاديمي لـ«قسم حقوق الإنسان» في «المركز الأكاديمي للقانون والتجارة» في رامات غان واستاذ الفلسفة في «الجامعة المفتوحة، ورئيس مركز «أدفا» للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

يشمل الكتاب، الذي يمتد على ١٩٠ صفحة، ثلاثة فصول مركزية هي، على التوالي: عن العدل التعليمي؛ عن الخصخصة في التعليم؛ أهداف التعليم والجهاز التعليمي في إسرائيل؛ إضافة إلى المقدمة، الخاتمة وقائمة المراجع، وهو يقدم تحليلا تقديما لثلاث نقاط خلافية تشغل نظم وأجهزة التعليم في مختلف الدول الديمقراطية، وبضمنها إسرائيل: الخلاف حول العدل التوزيعي، المتجسد في الفجوات الكبيرة في التحصيلات التعليمية على خلفية قومية، إثنية، جندرية وطبقية؛ الخلاف حول مسؤولية الدولة والتوزر النيوي بين مفهومي «الأخلاق» والنجاعة، ومضامينها المترتبة على سيرورات الخصخصة؛ الخلاف حول أهداف التعليم وحول الصورة المرغوبة للدراسة، بما في ذلك المضامين التعليمية، طرق وأساليب التعليم وجودة المعلمين.

بمنهجه التحليلي، الذي يدمج بين التحليل المعياري بادوات فلسفية والتحليل التجريبي بادوات اقتصادية، ثقافية وسياسية، يرسم الكتاب صورة واسعة وتفصيلية، هي الأولى من نوعها، لجهاز التعليم الإسرائيلي والسياق الذي يعمل في نطاقه، مؤكدا على خاصة مركزية تشكل خيطا ناعلمها في الكتاب وطروحاته مؤداها: الواقع التعليمي، في داخل الجهاز التعليمي فيما يتعلق بأدائه ونتاجه، ليس منفصلا عن الواقع خارج نطاق التعليم، إذ من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل تماما، تحقيق العدل التعليمي في لجة بحر من انعدام العدل الاجتماعي تعصف به مظاهر الإقصاء، التمييز، الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

ثلاثة مواضيع تحكمها علاقات تبادلية

يشير المؤلف، في مستهل مقدمته، إلى أن الكتاب يعالج ثلاثة مواضيع «تشغل أي جهاز تعليمي في أية دولة ديمقراطية» - هي: العدل التعليمي، الخصخصة في التعليم وأهداف التعليم، مؤكدا أنها «ثلاثة مواضيع تحكمها علاقات تبادلية، اصطلاحية وعملية».

يدور البحث في الموضوع الأول - العدل التعليمي - حول مسألة التوزيع الأمثل للموارد والفرص في مجال التعليم. أما الموضوع الثاني - خصخصة التعليم - فيدور حول مسألة مسؤولية الدولة عن التعليم، الطريقة التي ينبغي بها تمويل الخدمات التعليمية وتزويدها بمراقبتها. ثم مسألة ما إذا كان من الأفضل أن تتكفل الدولة نفسها بتزويد الخدمات التعليمية، أم خصخصتها ووضعها في عهدة ومسؤولية أجسام خصوصية، لدواع أخلاقية ولأسباب تتعلق بالنجاعة. وأما الموضوع الثالث - أهداف التعليم في دولة ديمقراطية - فيتمثل بتشكيلا واسعة

من المسائل التي تعين على أي جهاز تعليمي الحسم فيها: مضامين التعليم، طرق وأساليب التعليم والتعلم، المهمات المناطة بالمعلمين، طابع المدرسة وغيرها.

بنظرة أوسع، يعالج الكتاب منظومة العلاقات بين ثلاث من القيم المركزية ذات العلاقة: العدل، الديمقراطية والتعليم. ذلك أن ثمة صعوبة فائقة في التفسير بينها، وخاصة في دولة تتميز بالانفصال والتباعد وعدم المساواة. كما هو الحال في دولة إسرائيل التي تشمل مجموعات دينية وأثنية مختلفة، إضافة إلى الأقلية القومية العربية الفلسطينية. ويصبح هذا

يتوزع كتاب البروفسور يوسي دهان الجديد، كما ذكرنا أعلاه، على ثلاثة فصول تعالج ثلاثة مواضيع مركزية يبحث المؤلف، بواسطتها، نمط تنظيم التعليم، دلالاته، مضامينه وأهدافه: العدل التعليمي، الخصخصة وأهداف التعليم في إسرائيل.

يبحث الفصل الأول (العدل التعليمي) في المفاهيم الأخلاقية المختلفة للعدل التعليمي، والمبدأ المركزي الذي يبحث فيه هذا الفصل هو مبدأ تكافؤ الفرص، الذي يعتبر مبدأ مؤسسا في أي جهاز تعليمي في دولة ديمقراطية. ويعرض الفصل تفصيلرات مركزية مختلفة لهذا المبدأ وينمذج على دلالاتها في سيرورة توزيع الموارد العامة في جهاز التعليم، وإلى جانب مبدأ تكافؤ الفرص، يعرض الفصل أيضا رؤية بديلة للعدل التعليمي: رؤية الحد الأدنى التي لا يعالج العدل التعليمي بموجها مسألة مساواة الفرص وتقليص الفجوات بين الفئات المختلفة من الطلاب، وإنما يتركز في الحرص على أن يتنال كل طالب مستوى من التعليم يلبي «شروط الحد الأدنى» الضرورية لتحقيق المواطنة الديمقراطية.

أحد المصادر المركزية لواقع غياب المساواة وانعدام العدل التعليمي في إسرائيل يتمثل في قدرة الفئات الغنية والمقتدرة من المواطنين على إنشاء طر تعليمية منفصلة خاصة بهم، سواء في نطاق جهاز التعليم الرسمي أو خارجه. يبحث الفصل في الوسائل المختلفة التي تستخدمها هذه الفئات من أجل المحافظة على

فصول الكتاب؛ العدل التعليمي والخصخصة وأهداف التعليم في إسرائيل

بها الخصخصة تغييرات جوهرية في الطابع الديمقراطي لعملية اتخاذ القرارات في مجال التعليم، في المكانة المهنية - النقابية للمعلمين وفي مضامين التعليم.

أما الفصل الثالث فيعالج أهداف التعليم في إسرائيل ويقدم، في القسم الأول منه، عرضا نقديا للتوجهات الفلسفية التي تقترح أجوبة على السؤال المركزي: ما هو هدف التعليم في دولة ديمقراطية تعددية تعيش فيها مجموعات دينية، إثنية وقومية مختلفة؟. ويكتسب عرض هذه الأجوبة المختلفة أهمية خاصة لأنها تشكل المرجعية التي تتسقت منها التوصيات المختلفة الخاصة بالسياسات التي يجدر اعتمادها في القضايا المركزية المختلفة، مثل مضامين التعليم، طرق وأساليب التعليم، تنظيم المدارس وغيرها.

في القسم الثاني من الفصل الثالث يعرض الكتاب مفاصل مركزية في جهاز التعليم الإسرائيلي على ضوء التوجهات الفلسفية التي عرضها في القسم الأول من هذا الفصل. كما يتطرق، أيضا، إلى التعليم المتعدد الثقافات ويتصدى للإجابة على أسئلة مركزية من بينها: هل ثمة تعليم كهذا في إسرائيل؟ هل عكست مناهج التعليم الإسرائيلية ثقافة مواطني إسرائيل من أبناء الأقلية القومية العربية - الفلسطينية، كما ثقافة أبناء الطوائف الشرقية؟.



(أفب)

الاستيطان: حالة عدوان مستمر.

المحكمة العليا تواصل النظر في التماسات ضد «قانون التسوية»:

محامي الدولة: القانون الدولي ليس ذا صلة أو أهمية!

المحامي من القطاع الخاص الذي يمثل الحكومة في مداوات المحكمة العليا الإسرائيلية حول القانون يقيم لنفسه بيتاً خاصاً في مستوطنة «بصورة غير قانونية»: «خبير قانوني: قبول المحكمة العليا الإسرائيلية بادعاء المحامي سيعني «أن أراضي الضفة الغربية قد أصبحت جزءاً من أراضي دولة إسرائيل»، بمعنى إعلان ضم هذه المناطق إلى إسرائيل، رسمياً ونهائياً وبوضوح: القانون قد يسوق قادة الدولة إلى كرسي المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية

العليا الإسرائيلية بادعاء المحامي أرنون المذكور سيعني «أن أراضي الضفة الغربية قد أصبحت جزءاً من أراضي دولة إسرائيل»، بمعنى إعلان ضم هذه المناطق إلى إسرائيل، رسمياً ونهائياً.

وأوضح كريمة نيتسر أن الحكومة الإسرائيلية «تعتمد هذا الخط الدفاعي» بالرغم من «الثمن السياسي الباهظ المترتب عليه»، ناهيك عن أنها تفعل ذلك «رغم إدراكها بأن الفعل الذي يجيزه القانون (الإسرائيلي) يتناقض مع القانون الدولي، وفقاً لتفسيرات المحكمة العليا الإسرائيلية».

وذكر كريمة نيتسر بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فضلت وتفضل إبقاء مسألة «مكانة الضفة الغربية» سؤالاً مفتوحاً ولموفقاً بالضبابية، علماً بأنه سؤال مطروح باستمرار على جدول النقاش العام في إسرائيل: هل هي أرض خاضعة لسيطرة عسكرية ويسري عليها القانون الدولي المطبق على مثل هذه المناطق في العالم عادة، أم هي منطقة تابعة لدولة إسرائيل جزء منها؟ فالموقف الرسمي الذي طرحه السلطات الإسرائيلية على المجتمع الدولي فيما يتصل بهذا السؤال يعتمد التظاهر بأن إسرائيل تتصرف في هذه المناطق باعتبارها «مناطق مدارة تحت حكم عسكري»، بينما الحقيقة أنها تتصرف فيها، فعلياً وعلى أرض الواقع، باعتبارها جزءاً من دولة إسرائيل وباعتبار إسرائيل هي صاحبة الملكية والسيادة عليها، إذ «تسعى إلى تحقيق مصالح إسرائيلية خاصة في هذه المناطق على حساب مصالح الفلسطينيين ومن خلال تغيير الوضع الميداني على الأرض من أساسه، في إطار سياسة الضم الأراخف». غير أن ما يمنح إسرائيل من تنفيذ الضم الفعلي والرسمي هو إدراكها بأن هذا الفعل يتعارض مع القانون الدولي ومن شأنه توريثها في وضع معقد جداً، دولياً.

أما القانون الحالي، الجديد («قانون التسوية»)، فيشدد على السياسة الإسرائيلية المذكورة والمعتمدة منذ عقود، إذ يحقق سياسة الضم من خلال التطبيق المباشر لقانون سنه الكنيست، إلى درجة رفضه الدفاع عن قانون كهذا أمام حقوق الملكية فيها. ويعتبر كريمة نيتسر أن هذه الخطوة الإسرائيلية الرسمية «تكشف أمام الجميع حقيقة سياسة الضم الإسرائيلية، تدحض الادعاءات التي تسوقها الدولة لتبرير مشروع الاستيطان في الضفة الغربية وتعرض مكانة إسرائيل الدولية للخطر». ويضيف: «والأخطر من هذا كله، أن هذه الخطوة قد تسوق قادة الدولة إلى كرسي المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، إذ يوفر هذا القانون أدلة وبراهين علمية وقوية على أن إسرائيل نقلت وما زالت تنقل أعداداً كبيرة من مواطنيها إلى المناطق التي تسيطر عليها، خلافاً للقانون الدولي الجنائي وأحكامه».

وفي تعليقه على مسألة تمثيل الدولة في المداوات أمام المحكمة العليا حول دستورية هذا القانون، أشار كريمة نيتسر إلى حقيقة أنه «من النادر جداً تعبير المستشار القانوني للحكومة، بصورة صريحة وواحدة، عن معارضة قانونا سنه الكنيست، إلى درجة رفضه الدفاع عن قانون كهذا أمام المحكمة العليا»، لكن «الأكثر ندره» - أضاف كريمة نيتسر - «تمثيل الحكومة في المحكمة بواسطة محام من القطاع الخاص»، معتبراً أن الإذن الخاص الذي أصدره المستشار القانوني للحكومة، مندبليليت، لتوكيل محام خاص بمهمة تمثيل الحكومة والدفاع عنها في المحكمة «قد يصبح عادة شائعة تؤدي إلى تدمير مؤسسة المستشار القانوني للحكومة وانهياره»، لأن الحكومة لن تتردد بعد اليوم في القفز عن مستشارها القانوني وتجاوزها إذا لم يجد موقفه، القانوني المهني، قبولا واستحسانا لدى الحكومة وكلما عارض مواقفها أو رفض ممارساتها «حتى وإن كانت أكثرها لمعتقولة ولا شرعية».

صريحة وقوية إلى المحكمة العليا كهيئة قضائية تنظر في التماسات، كما إلى قضاتها التسعة أعضاء الهيئة القضائية العينية، مجتمعين وكل واحد منهم على حدة. وهو ما يجعل فرض قبول المحكمة التماسات ضد «قانون التسوية» كبيرة، إذ ترجح أوساط واسعة مختلفة أن تصدر المحكمة العليا قراراً يقضي بإلغاء هذا القانون وشطب من سجل القوانين الإسرائيلية.

فمن المعروف أن قضاة المحاكم عامة في إسرائيل يولون اهتماماً فائقاً لموقف المستشار القانوني للحكومة ويقومون وزناً كبيراً جداً لأرائه المهنية عادة وإجمالاً، لكن خصوصاً في القضايا الحساسة التي تتعلق بقضايا الخارجية والعلاقات الدولية والأمن (بما فيه الاستيطان)، وكثيراً جداً ما يجد قضاة المحاكم الإسرائيلية، وفي مقدمتها المحكمة العليا، صعوبة ورجساً كبيرين في معارضة مواقف المستشار القانوني للحكومة - أو مثليه أمامها - بل غالباً جداً ما يتبنون موقفه ويتخذون قراراتهم بروحها، على الأقل!

محامي الدولة يدعو المحكمة إلى تجاهل القانون الدولي!

في الجلسة التي عقدتها المحكمة العليا، بتركيبتها الموسعة (٩ قضاة)، للنظر في التماسات ضد «قانون التسوية»، أمس الأول الأحد، دعا المحامي هرتيل أرنون، محامي الدفاع عن الحكومة والكنيست والقانون، المحكمة إلى تجاهل القانون الدولي وعدم اعتماد أحكامه مرجعية لدى نظرها في هذه التماسات، بل صصر مرجعيتها القانونية في القانون الإسرائيلي فقط!!

وقال أرنون إنه لا يجوز إلغاء القانون الحالي بالاستناد إلى أحكام القانون الدولي، وإنما بالاستناد إلى أحكام القانون الإسرائيلي فقط. وقال: «إذا ما قبلت المحكمة الادعاء المركزي بشأن القانون الدولي - حسب طعونات التمسرين - فسيكون هذا دعماً ليس لانقلاب قضائي فقط، بل لانقلاب سلطوي أيضاً»؛ وأضاف: «حين تقوم المحكمة العليا بإلغاء قوانين لتناقضها مع قوانين أساس إسرائيل، فهي إنما تعبر عن إرادة المجتمع الإسرائيلي، وهذا هو السبب الوحيد، الوحيد تماماً، الذي يبرر إلغاء قوانين». أما القانون الدولي - براهي محامي الدفاع عن الحكومة - «فينبغي أن يبقى خارج هذه المداوات وخارج إطار البحث، ولا لكان الأمر بمثابة خروج عن الصلاحيات»!!

أما المستشار القانوني للكنيست، إيال يانون، فقال أمام المحكمة إن «قانون التسوية ولد جراء الأداء الإشكالي جداً من جانب حكومات إسرائيل المتعاقبة»؛ وأضاف: «من الواضح أن القانون استثنائي جداً وعليه أن يتجاوز إشكاليات وعقبات غير قليلة».

ورغم اعتراف أرنون بأن «قانون التسوية» هذا «ليس متكاملًا، إذ ثمة من يتأذى بسببه» (١)، إلا أنه أصر على أنه «قانون متوازن يعبر عن تحمل المسؤولية السلطوية»!

وعارض أرنون، بالطبع، موقف المستشار القانوني للحكومة، مندبليليت، معتبراً أن «الدولة كانت تتحدث، حتى اليوم، بصوتين اثنين - فقد ساعدت في تحضير الأرض وتجهيزها، في إنشاء البنى التحتية اللازمة، في التمويل وفي توسيع المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين، رغم أن هذه الخطوات والإجراءات جميعها كانت غير قانونية بدرجات مختلفة، استناداً إلى القانون الدولي»؛ وأضاف: «هذه الإجراءات ولدت واقعا تعيش فيه آلاف العائلات في حالة بينية لا تتيح لها مواصلة حياتها بصورة عادية وطبيعية»!

الضم الرسمي وخطر المحاكمات الجنائية الدولية

ما تقدم دعا أستاذ القانون المعروف مردخاي كريمة نيتسر إلى التحذير (في «هآرتس» ٢٠١٨/٦/٣) من أن قبول المحكمة

تواصل المحكمة الإسرائيلية العليا مداواتها للنظر في التماسات قدمتها إليها منظمات حقوقية إسرائيلية ضد «قانون التسوية» وتطالب من خلالها بإصدار قرار يلغي هذا القانون باعتباره غير دستوري، لتناقضه مع نصوص وأحكام قوانين أساس إسرائيلية ومع نصوص وأحكام القانون الدولي ذي الشأن.

«قانون التسوية» هو قانون خاص سنه الكنيست الإسرائيلي مؤخراً لتمكين الدولة من مصادرة أراض في الضفة الغربية، إذ يشترع مصادرة أراض فلسطينية خاصة أقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية أو مبان استيطانية وانتزاع ملكية أصحابها الشرعيين، وهي ملكية خاصة، ونقلها إلى أيدي الدولة، مقابل منح أصحاب الأراضي الفلسطينيين أراضي بديلة أو تعويضاً مالياً بنسبة تصل إلى ١٢٥٪، حسب تقديرات المخمنين.

تواصل هذه المداوات في ظل نقاش واسع وحاد يجري في إسرائيل على خلفية رفض المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندبليليت، تمثيل الحكومة والدفاع عنها وعن الكنيست (وعن القانون) أمام المحكمة العليا، في إثر خلوصه إلى رأي مهني يقول إن هذا القانون غير دستوري ويتناقض مع أحكام القانون الدولي - وهي من المرات النادرة جداً، منذ قيام دولة إسرائيل، التي يرفض فيها المستشار القانوني للنتيجة القضائية التي تنظر في التماسات، ثم أمام المحكمة، الأمر الذي استدعى لجوء الحكومة إلى محام من القطاع الخاص والتعاقد معه ليتولى مهمة تمثيلها والدفاع عنها وعن القانون أمام المحكمة. وهو ما جرى بإذن خاص من مندبليليت نفسه أيضاً.

ويتركز النقاش العام في إسرائيل، على هذه الخلفية، في نقطتين مركزيتين: الأولى - ما هي دلالات موقف المستشار القانوني للحكومة وما تأثيراته، وخصوصاً على مجريات المداوات في المحكمة العليا وعلى مواقف القضاة التسعة أعضاء الهيئة القضائية التي تنظر في التماسات، ثم على النتيجة القضائية التي ستتوصل إليها المحكمة بالنالي؟ والثانية - ما هي دلالات استعانة الدولة بمحام من القطاع الخاص وتوكيله بمهمة الدفاع عن الحكومة وما هي انعكاسات مثل هذه الخطوة وآثارها المستقبلية على العلاقة بين الحكومة (ومؤسسة مستشارها القانوني) وهذا على المستوى المبدي. لكن ثمة مستوى عملي، أيضاً، يخوض فيه النقاش العام الدائر حول الموضوع، وهو: هوية هذا المحامي من القطاع الخاص تحديداً، فالمحامي الذي وقع اختيار الدولة (الحكومة والكنيست) عليه لتمثيلها، بضغط شديد جداً من وزيرة العدل أيليت شاكيد (حزب «البيت اليهودي»)، هو هرتيل أرنون، أحد أبرز المحامين الخبراء في قضايا الأراضي، الاستيطان، القانون الإداري والقانون الدستوري، وهو مستوطن معروف بانتمااته ومواقفه اليمينية المتطرفة. لكن صحيفة «هآرتس» كشفت (٢٠١٨/٥/٨) أن أرنون هذا يعكف هذه الأيام على بناء بيت له في مستوطنة «إيعازر» في منطقة غوش عصبون، وتجري عملية البناء هذه «بصورة غير قانونية» لأنها تجري خلافاً لمخطط البناء والتنظيم في المنطقة وبما يشكل خرقاً لها. وأوضح تقرير «هآرتس» أن البيت المقصود، يقام على أرض تم الاستيلاء عليها «لأغراض عسكرية» وأضافت أن الإدارة المدنية «أقرت بأن البيت مقام خلافاً للقانون».

معارضة مندبليليت رسالة قوية إلى المحكمة

ثمة ما يشبه الاجماع في إسرائيل، سواء في صفوف المعارضة السياسية (والبرلمانية) أو حتى في صفوف الائتلاف الحكومي، على أن موقف المستشار القانوني للحكومة المعارض للقانون والرافض تمثيل الحكومة والكنيست في المحكمة والدفاع عن القانون أمامها - يشكل (هذا الموقف) رسالة واضحة،

الزيارة الرسمية الأولى المرتقبة لممثل عن القصر البريطاني إلى إسرائيل:

تحليلات: «اختراق» يمثل «فاتحة عهد جديد» في العلاقات البريطانية - الإسرائيلية!

الدولي، الذي تلعب إسرائيل دوراً مركزياً في الحرب ضده» (١)، بدلا من التركيز على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. أما على الصعيد التجاري - الاقتصادي، فتعتبر بريطانيا شريكة أساسية لإسرائيل، منذ سنوات طويلة جداً. لكن خروجها من الاتحاد الأوروبي شجع على «توثيق إضافي» لهذه العلاقات التعاونية، تمثل بصورة خاصة في ما وصفته وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه «ليس مفهوماً ضمناً»، إذ تم اختيار إسرائيل واحدة من بين الدول العشر الأولى التي تبدي بريطانيا اهتماماً بتوسيع الاتفاقيات التجارية الثنائية معها، فتم تشكيل طاقم مهني خاص لإنجاز هذه المهمة، ونقلت صحيفة «هآرتس» عن «مصادر سياسية رسمية» في إسرائيل قولها إنه «كان على بريطانيا النظر إلى منطقة الشرق الأوسط بنظرة استراتيجية على عتمة خروجها من الاتحاد الأوروبي ولهذا، اختيرت إسرائيل من بين الدول المفضلة بالنسبة لها في المرحلة الأولى»، وأضافت المصادر ذاتها: «رغم أن الاقتصاد الإسرائيلي ليس الأكبر في العالم، إلا أن البريطانيين رأوا مساهمتنا في مشروع الأبحاث والتطوير الأوروبي وفي مجال الابتكارات».

وتبين معطيات السفارة البريطانية في إسرائيل، كما أفادت «هآرتس»، أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين في العام ٢٠١٧ قد سجل رقماً قياسياً غير مسبوق إطلاقاً وبلغ نحو تسعة مليارات دولار، مقابل نحو سبعة مليارات في العام الذي سبقه، ٢٠١٦. وتشكل بريطانيا السوق الثانية الأكبر للبضائع والمنتجات الإسرائيلية، بعد السوق الأميركية، وتشير المعطيات إلى ارتفاع كبير في النشاط الإسرائيلي التجاري في داخل بريطانيا، إذ ازداد عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في بريطانيا من ٢٥ شركة في العام ٢٠١٦ إلى ٣٢ شركة في العام ٢٠١٧، كما ازداد هذا العدد بـ ٢٠ شركة إضافية أخرى حتى نهاية شهر آذار الأخير، من العام الجاري.

وإلى جانب ذلك، ارتفع حجم الاستثمارات الإسرائيلية في بريطانيا في العام الماضي بنحو ٣٣٪، علاوة على الزيادة الكبيرة في المشاريع المشتركة في مجال الهاتيك خلال السنتين الأخيرتين. وانعكست الزيادة في هذا المجال، من بين أشياء أخرى، في إطلاق بريطانيا مؤخراً مشروعاً لإدخال وتعميم التكنولوجيا الإسرائيلية في الجهاز الصحي العام في الدولة، كما توظف بريطانيا مبالغ طائلة في مشاريع مشتركة في مجال الأبحاث العلمية المختلفة.

«صداقة سياسية وثيقة»

إلى جانب المصالح المشتركة والتعاون المتبادل بين الدولتين في المجالات الأمنية والاقتصادية، تنوه مصادر سياسية رسمية إسرائيلية بالنقار بـ بريطانيا المقررة من عضوية الاتحاد الأوروبي، التركيز على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى التركيز على العلاقات ومعالجة القضايا المتعلقة بالسلامة والأمن الدولي، فضلاً عن عودة المحافظين إلى الحكم، والمعروفين بصداقتهم الوثيقة مع إسرائيل ودعمها القوي لها.

وعن هذه «الصداقة الوثيقة» والمصالح السياسية والاستراتيجية المشتركة، يلفت المراقبون إلى «نقطتي خلاف مركزيتين» في العلاقات الثنائية بين بريطانيا وإسرائيل في المجال السياسي: إيران والقضية الفلسطينية. في الأولى (إيران)، لا تزال بريطانيا تعتقد بضرورة المحافظة على إطار الاتفاق النووي بين الدول العظمى وإيران، خلافاً لموقف إسرائيل وحكومتها. وفي الثانية (القضية الفلسطينية)، لا تزال بريطانيا تعتبر المستوطنات غير شرعية وتدعو إلى الانسحاب التام من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل، كما ترفض الاعتراف بالقدس الموحدة وبكونها عاصمة إسرائيل، لكن بريطانيا، التي صوتت في الأمم المتحدة ضد الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعارضت نقل السفارة الأميركية إليها، اختارت ملاً موقف الامتناع في التصويت الذي جرى في جنيف على مشروع قرار لتشكيل لجنة تحقيق في المجازر الإسرائيلية ضد أهالي قطاع غزة الذين شاركوا في مسيرات العودة مؤخراً.

تحفل الأوساط السياسية الإسرائيلية، بصورة لافتة، بالزيارة المرتقبة التي من المقرر أن يقوم بها الأمير وليام، نجل الأمير تشارلز وحفيد ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، إلى إسرائيل في نهاية الشهر الجاري، إذ توليها أهمية بالغة وتعتبرها «اختراقاً» يمثل «فاتحة عهد جديد» في العلاقات الإسرائيلية - البريطانية «سيبدأ إحدى اليوم الأكثر سواداً في هذه العلاقات» منذ انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين.

وهذه هي المرة الأولى التي يقوم بها ممثل عن العائلة الملكية في بريطانيا بزيارة علنية رسمية إلى إسرائيل، علماً بأن محاولات ومساعي إسرائيلية كثيرة جداً قد جرت من قبل لتنظيم مثل هذه الزيارة، لكن جميعها باءت بالفشل جراء معارضة وزارة الخارجية، التزاماً بالسياسة المعتمدة في الامتناع عن زيارات رسمية يقوم بها ممثلون رسميون عن قصر كنغهام إلى إسرائيل طالما لم يتم تحقيق تقدم جدي في عملية السلام مع الفلسطينيين.

وكان الأمير تشارلز قد زار إسرائيل من قبل للمشاركة في جنازتي إسحاق رابين وشمعون بيريس، كما قام بزيارة سرية إلى قبر دته، الأميرة أليس فون باتنبرغ في كنيسة مريم المجدلية في جبل الزيتون في القدس، لكن هذه جميعها لم تكن زيارات رسمية، وعليه، ستكون زيارة الأمير وليام الزيارة الرسمية العلنية الأولى التي يقوم بها ممثل عن القصر البريطاني إلى إسرائيل، وسيزور خلالها أيضاً كلا من الأردن والمناطق الفلسطينية.

توثيق العلاقات وآمال سياسية

بالرغم من الصفة الرمزية فقط التي يمثلها الأمير وليام، كحقيقة أعضاء وممثلي القصر الملكي في بريطانيا، بعيداً عن أية مكانة أو صلاحية سياسية أو تنفيذية، إلا أن الأوساط السياسية الإسرائيلية تنظر إلى هذه الزيارة بأهمية فائقة وتعتبرها «خطوة جديده جداً» في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين التي شهدت تقارباً وتعزيزاً كبيرين خلال السنوات الأخيرة.

ويشير الخبراء والمراقبون الإسرائيليون إلى ما شهدته هذه العلاقات الثنائية، من اتساع وتعقق على أصددها مختلفة في مقدمتها الاقتصادي والأمني، بما ينعكس على العلاقات السياسية أيضاً ويعزز الآمال الإسرائيلية الرسمية بحدوث «تغيير زاحف في أنماط التصويت البريطاني في المؤسسات الدولية المختلفة، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي»، رغم كون بريطانيا «شريكة مركزية في أوروبا» (حتى الآن) التي تعتبرها إسرائيل الرسمية «قوة معادية على صعيد السياسة الدولية».

ومن بين العوامل التي يقول المراقبون إنها تؤثر على التغيير المنشود في الأداء السياسي البريطاني: خروج بريطانيا المقررة من عضوية الاتحاد الأوروبي، التركيز على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى التركيز على العلاقات ومعالجة القضايا المتعلقة بالسلامة والأمن الدولي، فضلاً عن عودة المحافظين إلى الحكم، والمعروفين بصداقتهم الوثيقة مع إسرائيل ودعمها القوي لها.

على الصعيد الأمني، تمثل توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين في الزيارة التي قامت بها إلى ميناء حيفا، في نهاية العام ٢٠١٧، حاملة طائرات تابعة للأوساط الملكي البريطاني، وكان على متنها ممثل من جنود وضباط سلاح البحرية البريطاني. وكان مصدر رسمي إسرائيلي قد قال للمصاحفين آنذاك إن «إسرائيل هي شريك فعال في حلف الناتو وهذه الزيارة هي تعبير عن هذه الشراكة»، وكان سبق زيارة السفينة المذكورة، أيضاً، نشر توثيق مصور علني لتدريب مشترك أجراه سلاح الجو البريطاني والإسرائيلي، وقد جاءت تلك الزيارة وذلك النشر بعد سنين طويلة امتنعت خلالها بريطانيا عن أية مظاهر علنية للتعاون الأمني المتشعب بين البلدين، وفي مقدمته التعاون الاستخباراتي السري، وفي احتمالات إسرائيل بالذكري السبعين لتأسيسها، قبل أكثر من شهر، سجل التعاون العلني الأمني بين البلدين ذروة جديدة حين شاركت طائرات سلاح الجو البريطاني في العرض الجوي الذي أقامته طائرات سلاح الجو الإسرائيلي.

وفي الحديث عن توثيق العلاقات الأمنية الإسرائيلية - البريطانية، أيضاً، يشير مسؤولون رسميون إسرائيليون إلى الأهمية الاستراتيجية بوصفها «محركا للتغيير»، وخاصة التحول الحاصل في موقف المجتمع الدولي من الشرق الأوسط عموماً، والبريطاني خصوصاً، من حيث انتقالها من التركيز على الإرهاب

«المشهد» الاقتصادي

النشوة الإسرائيلية تسبق بلحظة تحولات للأسوأ!

كما كان في العام ١٩٧٢، قبل «حرب الغفران» بلحظة، وأيضاً في العام ٢٠١٨، فإن النجاح الاقتصادي المتواصل يقود إلى حالة عدم اكتراث خطيرة* النجاح المدوي في مجال التشغيل يستنفد نفسه ومن دون تحسين الإنتاجية قد ننحدر نحو نمو اقتصادي يلامس الصفر

بقلم: ميراف أربولوزوروف (*)

الضعيفة. إلا أن في هذا مشكلة؛ فعلى فرضية أن أهداف اللجنة حتى العام ٢٠٣٠ يتم تحقيقها، ونسبة التشغيل ترتفع من ٧٨٪ إلى ٨١٪. وهي نسبة واحدة هذه الأمور هو الوضع الاقتصادي الممتاز في دولة إسرائيل، في العقد الأخير: الاقتصاد ينمو بوتيرة ما بين ٣٪ إلى ٣٫٥٪، مستوى المعيشة والرواتب في ارتفاع. نسبة التشغيل في ذروتها والبطالة في الحضيض، وحتى أن نقاط ضعف تقليدية، مثل نسب الفقر، والفجوات الاجتماعية، فيها تحسن ملحوظ.

ومن السهل الافتراض أن الأمور ستستمر على هذا النحو، إلا أن هذه فرضية خطيرة. البروفيسور مانويل تراختنبرغ، الرئيس السابق للمجلس الوطني الاقتصادي، قال إن العام ٢٠١٨ يذكّرنا بالعام ١٩٧٢، بمفهوم أن دولة عاقلة بشعور النشوة، وعلى قناعة بأنه لا شيء سيوقفها، إلى حين تتوقف بشكل مفاجئ والأكثر سوءاً، في الاقتصاد مؤشرات تحذير واضحة جدا، وعليها أن توظفنا من حالة اللامباليا للسبب الأساس لكون الاقتصاد حالياً ممتازاً؛ أعجوبة التشغيل في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، التي مزّت خلالها إسرائيل بارتفاع حقيقي، إلى دولة فيها نسبة البطالة متدنية جداً، ولباتت الأولى بين أعضاء منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. وعدا هذا، فإن الارتفاع في نسبة التشغيل نجده أساساً لدى الشرائح الضعيفة؛ نساء الحريديم، النساء العربيات، الرجال الحريديم، والمقدمون بالنسب.

إن نسبة التشغيل والانخراط في سوق العمل الإسرائيلية، التي تسجل ذروة غير مسبوقة، تعود إلى خروج الشرائح الفقيرة إلى العمل. وبالإمكان أن نرى بهذا تحولا إيجابياً جداً، كان من المفترض أن يؤدي إلى ارتفاع في نسبة البطالة، إلا أن المعطيات تشير إلى أنه إلى جانب الارتفاع الكبير في نسبة الانخراط في سوق العمل، فإن البطالة انخفضت هي أيضاً، إلى مستويات غير مسبوقة. ولا تعبير آخر لوصف هذه الحالة المذهلة سوى أنها «أعجوبة التشغيل الإسرائيلية».

ورثمة ثمن آخر لهذا الارتفاع في نسبة الانخراط في سوق العمل، بالذات لدى الشرائح الضعيفة، هو الضغط على الراتب، فعلى مدى فترة طويلة، ارتفعت نسب التشغيل، بينما معدلات الرواتب بقيت من دون أي تغيير. إلا أن هذا الضغط خف في السنوات الأخيرة، وتشير معطيات بنك إسرائيل المركزي إلى ارتفاع كبير في معدلات الرواتب، وتقريباً بنسبة متشابهة بين الدرجات الخمس لسلم التعليم الاقتصادي والاجتماعي. كما يشير البنك إلى ارتفاع حاد في نسب التشغيل، وبشكل خاص عند الدرجة الأدنى (الأضعف) في سلم التدرج الاقتصادي الاجتماعي، وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوات في معدلات الرواتب بين الشرائح المختلفة ما تزال كبيرة.

إن أعجوبة التشغيل كبيرة إلى الحد الذي جعل الحكومة تشكل لجنة جديدة، لوضع سياسات جديدة للتشغيل الوطني، بعد أن كانت لجنة سابقة قد وضعت توصيات قبل نحو ثماني سنوات، وباتت توصيات ليست ذي صلة، في أعقاب تحقيق كل الأهداف التي وضعتها تلك اللجنة. فمُنذ زمن لم نر سياسة حكومية تنجح في تحقيق كل الأهداف التي وضعتها لذاتها، وحتى في وقت مبكر، أكثر من المتوقع، خاصة حينما يكون الحديث عن سياسة لمحرك أساس للنمو الاقتصادي. إن النجاح في مجال التشغيل جعل هدف اللجنة الجديدة أن يتم وضع سياسات حتى العام ٢٠٣٠، وهي برؤساء البروفيسور تسفي أكشتاين. وقد وضعت أهدافاً طموحة، ومن بينها رفع نسبة الانخراط في العمل، لدى رجال الحريديم والنساء العربيات، إذ أن أهداف سابقة لها تين الشريحتين لم تتحقق، وضباع هذه الفرصة جعل الحكومة تواصل الدفع نحو الأمام، ووضعت أهدافاً لتشغيل هاتين الشريحتين الأكثر ضعفاً في إسرائيل.

وقد أذنت اللجنة على عاتقها مهمة طموحة أكثر، ليس فقط رفع نسبة التشغيل، وإنما أيضاً تحسين جودة العمل وانتاجيته، من خلال وضع أهداف لرفع مستويات الرواتب لدى الشرائح

الضعيفة. إلا أن في هذا مشكلة؛ فعلى فرضية أن أهداف اللجنة حتى العام ٢٠٣٠ يتم تحقيقها، ونسبة التشغيل ترتفع من ٧٨٪ إلى ٨١٪. وهي نسبة واحدة هذه الأمور هو الوضع الاقتصادي الممتاز في دولة إسرائيل، في العقد الأخير: الاقتصاد ينمو بوتيرة ما بين ٣٪ إلى ٣٫٥٪، مستوى المعيشة والرواتب في ارتفاع. نسبة التشغيل في ذروتها والبطالة في الحضيض، وحتى أن نقاط ضعف تقليدية، مثل نسب الفقر، والفجوات الاجتماعية، فيها تحسن ملحوظ.

ومن السهل الافتراض أن الأمور ستستمر على هذا النحو، إلا أن هذه فرضية خطيرة. البروفيسور مانويل تراختنبرغ، الرئيس السابق للمجلس الوطني الاقتصادي، قال إن العام ٢٠١٨ يذكّرنا بالعام ١٩٧٢، بمفهوم أن دولة عاقلة بشعور النشوة، وعلى قناعة بأنه لا شيء سيوقفها، إلى حين تتوقف بشكل مفاجئ والأكثر سوءاً، في الاقتصاد مؤشرات تحذير واضحة جدا، وعليها أن توظفنا من حالة اللامباليا للسبب الأساس لكون الاقتصاد حالياً ممتازاً؛ أعجوبة التشغيل في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، التي مزّت خلالها إسرائيل بارتفاع حقيقي، إلى دولة فيها نسبة البطالة متدنية جداً، ولباتت الأولى بين أعضاء منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. وعدا هذا، فإن الارتفاع في نسبة التشغيل نجده أساساً لدى الشرائح الضعيفة؛ نساء الحريديم، النساء العربيات، الرجال الحريديم، والمقدمون بالنسب.

إن نسبة التشغيل والانخراط في سوق العمل الإسرائيلية، التي تسجل ذروة غير مسبوقة، تعود إلى خروج الشرائح الفقيرة إلى العمل. وبالإمكان أن نرى بهذا تحولا إيجابياً جداً، كان من المفترض أن يؤدي إلى ارتفاع في نسبة البطالة، إلا أن المعطيات تشير إلى أنه إلى جانب الارتفاع الكبير في نسبة الانخراط في سوق العمل، فإن البطالة انخفضت هي أيضاً، إلى مستويات غير مسبوقة. ولا تعبير آخر لوصف هذه الحالة المذهلة سوى أنها «أعجوبة التشغيل الإسرائيلية».

ورثمة ثمن آخر لهذا الارتفاع في نسبة الانخراط في سوق العمل، بالذات لدى الشرائح الضعيفة، هو الضغط على الراتب، فعلى مدى فترة طويلة، ارتفعت نسب التشغيل، بينما معدلات الرواتب بقيت من دون أي تغيير. إلا أن هذا الضغط خف في السنوات الأخيرة، وتشير معطيات بنك إسرائيل المركزي إلى ارتفاع كبير في معدلات الرواتب، وتقريباً بنسبة متشابهة بين الدرجات الخمس لسلم التعليم الاقتصادي والاجتماعي. كما يشير البنك إلى ارتفاع حاد في نسب التشغيل، وبشكل خاص عند الدرجة الأدنى (الأضعف) في سلم التدرج الاقتصادي الاجتماعي، وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوات في معدلات الرواتب بين الشرائح المختلفة ما تزال كبيرة.

إن أعجوبة التشغيل كبيرة إلى الحد الذي جعل الحكومة تشكل لجنة جديدة، لوضع سياسات جديدة للتشغيل الوطني، بعد أن كانت لجنة سابقة قد وضعت توصيات قبل نحو ثماني سنوات، وباتت توصيات ليست ذي صلة، في أعقاب تحقيق كل الأهداف التي وضعتها تلك اللجنة. فمُنذ زمن لم نر سياسة حكومية تنجح في تحقيق كل الأهداف التي وضعتها لذاتها، وحتى في وقت مبكر، أكثر من المتوقع، خاصة حينما يكون الحديث عن سياسة لمحرك أساس للنمو الاقتصادي. إن النجاح في مجال التشغيل جعل هدف اللجنة الجديدة أن يتم وضع سياسات حتى العام ٢٠٣٠، وهي برؤساء البروفيسور تسفي أكشتاين. وقد وضعت أهدافاً طموحة، ومن بينها رفع نسبة الانخراط في العمل، لدى رجال الحريديم والنساء العربيات، إذ أن أهداف سابقة لها تين الشريحتين لم تتحقق، وضباع هذه الفرصة جعل الحكومة تواصل الدفع نحو الأمام، ووضعت أهدافاً لتشغيل هاتين الشريحتين الأكثر ضعفاً في إسرائيل.

وقد أذنت اللجنة على عاتقها مهمة طموحة أكثر، ليس فقط رفع نسبة التشغيل، وإنما أيضاً تحسين جودة العمل وانتاجيته، من خلال وضع أهداف لرفع مستويات الرواتب لدى الشرائح

إعداد: بروهوم جرابسي

مؤشرات الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل



عرض مركز «طابو» للابحاث الاقتصادية- الاجتماعية، الأسبوع الماضي، تقريره السنوي. ويضمه عرض عدة مؤشرات للأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في إسرائيل على النحو التالي:

غلاء المعيشة

رأى تقرير «طابو» أن زيادة الاستيراد في قطاعات استهلاكية معينة قادت إلى لجم، وحتى في أحيان أخرى، لتخفيض الأسعار. وقد زاد من هذا فسخ المجال أمام الاستيراد الشخصي المباشر، وبالأساس من خلال الشراء عبر شبكة الانترنت. وعلى الرغم من هذا، فإن كلفة المعيشة ما زالت أعلى من المعدل القائم لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. ومن أبرز عوامل غلاء المعيشة ارتفاع أسعار البيوت.

وحسب التقرير، فإنه منذ العام ٢٠٠٥، شهدت غالبية فروع الاستهلاك تخفيضاً بالأسعار. فإلى جانب قطاع الأثاث البارز في تراجع الأسعار، هناك أيضاً فروع الألبسة والأحذية والاتصالات. وفي المقابل فإن أسعار المواد الغذائية سجلت ارتفاعات سنوية، وباستمرار، وبالذات في السنوات التي سبقت حملة الاحتجاجات الشعبية، في صيف العام ٢٠١١، إذ بعد تلك الاحتجاجات تم لجم الأسعار، ولكنها عادت وارتفعت. ويقول التقرير إنه من العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٣، ارتفعت أسعار المواد الغذائية من دون الخضراوات والفواكه بنسبة ١٥٣٪، في حين أنه من العام ٢٠١٣ وحتى نهاية العام الماضي ارتفعت هذه الأسعار بنسبة ١٧٪.

ويشير التقرير إلى أن ما ساهم في رفع مستوى المعيشة، كان ارتفاع معدل الرواتب العام، في كل واحدة من السنوات الأخيرة.

ارتفاع أسعار البيوت

يقول التقرير إن ما أثقل على كلفة المعيشة، في السنوات الأخيرة، كان ارتفاع أسعار البيوت، بمعدل ٢٪ سنوياً. زيادة على نسبة التضخم المالي، ويشار إلى أن الربع الأول من العام الجاري أظهر لأول مرة، منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات، تراجعاً طفيفاً جداً في أسعار البيوت، في حين أن قطاع البناء يقول إنه يلاحظ في الأشهر الأخيرة تراجعاً في الطلب على البيوت الجديدة.

كذلك يشار إلى أن نسبة ارتفاع أسعار البيوت بمعدل ٢٪، بعيدة عن الواقع بالنسبة لأسعار البيوت في وسط البلاد، التي سجلت فيها أسعار البيوت خلال السنوات العشر الأخيرة زيادة بحوالي ٨٠٪.

الصرف على الصحة

يشير تقرير «طابو» إلى أنه لا أساس لدعاء الحكومة بأنها زادت في صرفها على قطاع الصحة، وبين أن ما ارتفع فعلياً هو صرف المواطنين المباشر على بوليصات التأمين الصحي الخاص، الذي يمنح خدمات صحية أعلى مما يضمنه قانون التأمين الصحي العام، وأيضاً أسرع من ناحية زمنية. وقال التقرير إن الارتفاع في الصرف الحكومي ناجم عن ارتفاع

بقلم: سامي بيرتس (*)

«الاقتصاد الإسرائيلي منفصل، وإلى جانب صناعة الهايترك المتطورة ونسبة العاملين العالية جداً عالمياً في هذا القطاع فإننا دولة فقير كبرى ينسب فقره في الأعلى بين دول منظمة OECD «هذا التناقض من شأنه أن يكلفنا ثمناً باهظاً» ما هو احتمال الفرق في بركة عمقها ٣٠ سنتيمتراً؟ من المتبع، من خلال سؤال كهذا، تفسير مواطن الفشل القائم في مصطلح «معدل»، وهذا يسري على كم كبير جداً من المجالات. خذوا مثلاً مقياس التنافسية العالمية، الذي نشر قبل أيام، فهو يدل على أن إسرائيل ارتفعت بدرجة واحدة، وتحتل في المرتبة ١١ عالمياً. لكن نحن منذ عدة سنوات نحوم حول هذه الدرجة، وقبل أربع سنوات كنا في المرتبة ٢٤، بمعنى أن الحديث يجري عن تحسن طفيف، ومن اللطيف دائماً أن ترتقي بالدرجات وتنحسب في هذا التدرج، الذي ينشره معهد الأبحاث السويسري IMD، والذي يمثلته في إسرائيل اتحاد الغرف التجارية.

ويتضمن المقياس عشرات المعايير، وضمنها الصادرات، والبحث العلمي، وغلاء المعيشة، واستخدام الطاقة العصرية، وعصرية الاقتصاد، ونسبة السكان التي تتلقى الدعم الاجتماعي، ومدى الصمود في وجه الأزمات العالمية.

وحينما نخصص مكانة إسرائيل في كل واحدة من هذه المعايير، نكتشف الفشل بالمعدل، ففي مجالات معينة، مثل عصرية الاقتصاد، وتصدير خدمات من قطاع الهايترك، فإننا في الأمام في العالم، بينما الدول المتطورة من خلفنا. ولكن في مجلات أخرى، ومن بينها غلاء المعيشة، ونسبة الجمهور المعتمد على الدعم الاجتماعي، واستخدام الطاقة العصرية، فإننا حتى ليس بين الدول الـ ٥٠ الأوائل في التدرج.

وهذه الفجوات ليست مفاجئة، فهي تعكس جيداً التناقضات القائمة في الاقتصاد الإسرائيلي. فإلى جانب صناعات الهايترك المتطورة، والنسبة العالية للعاملين في هذا القطاع من إجمالي المنخرطين في سوق العمل، فإننا دولة فقير عظمى، مع نسبة الفقر الأعلى بين دول OECD. وحقيقة أننا أوائل في مجالات معينة، ومختلفون في مجالات أخرى، نابعة من أن الاقتصاد الإسرائيلي متشعب وليس مترابطاً؛ إذ يوجد هنا اقتصادان مختلفان من حيث جوهره، وحتى ثلاثة اقتصادات: اقتصاد الهايترك والتصدير؛ اقتصاد الاحتكارات المحلية والقطاع العام؛ اقتصاد الخدمات وورشات العمل الصغيرة والتجارة والخدمات الأساسية للسوق المحلية.

وهذه الاقتصادات تختلف في ما بينها، في كل واحد من المعايير تقريباً؛ في مجال معدل رواتب العاملين، المؤهلات المطلوبة، الضمان التشغيلي (ثبات أماكن العمل)، نسب النمو، ومدى التنظيم وحجم الإنتاجية، والأمر الوحيد المشترك بين الهايترك والاقتصاد المحلي الأساس، هو فقدان الضمان التشغيلي، القائم فقط في القطاع العام والشركات الحكومية السابقة، مثل البنوك، وشركتي «كيل» و«إل عال»، إلا أن الهايترك

نسبة المواطنين في سن الشيخوخة، وارتفاع الخدمات الصحية التي تعتمد على التكنولوجيا.

سوق العمل والفجوات في الرواتب

يقول تقرير «طابو» إن السوق الإسرائيلية ما زالت تعاني من فجوات كبيرة جداً في معدلات الرواتب، ففي حين أن معدل الرواتب في قطاع الهايترك أعلى بضعفين ونصف الضعف من المعدل القائم في دول منظمة OECD، فإن معدل الرواتب في قطاع الخدمات والتجارة ما زال متخلفاً عن المعدل في OECD.

وبين التقرير أن الفجوة عن الدول المتطورة تتسع أكثر، ففي حين أن معدل الرواتب في قطاع الخدمات والتجارة ارتفع في السنوات الأخيرة بمعدل نصف المئمة، فإن معدل هذه الرواتب في دول OECD ارتفع سنوياً بنسبة ٠٫٩٪.

وما يساهم في الفجوات في الرواتب، هو ارتفاع نسبة الانخراط في سوق العمل لدى الحريديم والنساء العربيات، اللاتي ارتفعت نسبة انخراطهن الرسمية من ٢٤٪ في العام ٢٠٠٢، إلى ٣٥٪ في العام الماضي ٢٠١٧. وحسب التقرير، فإن البطالة واصلت انخفاضها أيضاً في الأشهر الأولى من العام الجاري ٢٠١٨، وهبطت إلى نسبة ٣٫٦٪، بعد أن بلغت العام ٢٠١٧ نسبة ٣٫٩٪.

ارتفاع نسبة التعليم العالي

يذكر تقرير «طابو» أن من أهم عوامل ارتفاع معدل الرواتب في إسرائيل، الارتفاع الدائم في نسبة الحاصلين على شهادات

ينمو، ومنه تصدر أخبار سارة وحماسية.

علينا بطبيعة الحال الحفاظ على التفوق الإسرائيلي في سوق الهايترك، فهذا هو القطاع الذي يرتكز بقسمه الأكبر على المعرفة في المجال الأمني، التي يتم اكتسابها من الوحدات التكنولوجية في الجيش الإسرائيلي، وتم تطويرها في الجامعات ومعاهد الأبحاث.

إن ٩ بالمئمة من العاملين في إسرائيل يعملون في قطاع الهايترك، وحتى إذا ما ارتفعت هذه النسبة ستبقى غالبية العاملين تعمل في باقي القطاعات، التي تحتاج إلى تحسين كبير، من حيث حجم الإنتاجية والنمو والعصرية. وإذا ما أخذتم من إسرائيل قطاع الهايترك، فإنها ستتحول إلى دولة متخلفة جداً، وتفوقها الكبير سيخفي، وستنتهز أكثر في باقي المقاييس: مستوى المعيشة، الصادرات، التنافسية، النمو، وجودة القوى العاملة وغيرها.

مرحلياً لا أحد يأخذ منّا الهايترك، فهو قطاع متعلق في صلبه بالجيش والجامعات الإسرائيلية، ولكن تعلق الاقتصاد به يثير عدم ارتياح. فهذا القطاع تجذّر في الاقتصاد، وكان قادراً على أن يتغلب على الأزمة العالمية الضخمة التي ضربت العالم قبل سنوات، ورغم ذلك فإنه يبقى متعلقاً بالأسواق العالمية، ولهذا فهو معرض دائماً للاهتزازات.

لدى المستثمرين والعاملين في مجال الهايترك ليونة في القدرة على نقل نشاطهم إلى أماكن أخرى (في العالم)، وتفوق إسرائيل نابع من أن فيها آلاف الشركات بأحجام صغيرة ومتوسطة، وهذا ما يقلص مخاطر هجرة الاستثمارات، على أي حال يجري الحديث عن قطاع يعرف كيفية الرد على التغيرات، ومواجهة الأسواق العالمية، وهذا الحال مختلف جوهرياً عما هو قائم في الاقتصاد المحلي.

إن تدرج إسرائيل في المرتبة ٥٢ في مقياس غلاء المعيشة ليس صدفة، فغلاء المعيشة نابع من أسباب كثيرة، من بينها كثرة الاحتكارات؛ تمركز بمستويات عالية في عدة مجالات في الاقتصاد، مثل البنوك والخدمات الحكومية، كالكهرباء والموانئ البحرية والمطارات؛ الحواجز أمام التجارة، مثل الحصص والجمارك، وكلفة النقل، وفي قطاع المواد الغذائية يوجد جانب شروط الحلال العبري، الذي يرفع أسعار المواد الغذائية لدينا إذا ما قررت حكومة إسرائيل معالجة التدرج المنخفض لدينا في مجال التنافسية، فمن الأفضل أن تتركز في مجالين: رفع مستوى الإنتاجية، وتخفيض كلفة المعيشة. فالنجاح في هذين المجالين سيعكس على سلسلة مقاييس أخرى. فتحسين مستوى الإنتاجية من شأنه أن يرفع معدلات النمو ومستويات العصرية. وتخفيض كلفة المعيشة يلزم بدفع إصلاحات في مجالات الخدمات، وفتح الأسواق أمام المنافسة، وتخصيص موارد ومصادر أفضل بكثير، وبطبيعة الحال تقليص حاد في البيروقراطية التي تصعب كثيراً على المصالح الاقتصادية في إسرائيل.

لا يجري الحديث عن مشاكل جديدة، أو أنها لم تكن معروفة

من معاهد التعليم العالي، في كل القطاعات والشرائح، ويسبق هذا ارتفاع في التحصيل العلمي المدرسي، وبالذات في المواضيع التي تؤول للفخر في المناهج العصرية والتكنولوجية. ويقول التقرير إنه في حين أن نسبة الذين حصلوا على شهادة بجرروت (توجيهي) بأعلى مستوى رياضي في العام ٢٠١٠، كانت ١٠٫٦٪، فإنها ارتفعت في العام ٢٠١٦ إلى نسبة ١٣٫٨٪.

ويقول التقرير إن الفجوة بين أصحاب الشهادات العليا وبين العاملين من بين هؤلاء تصل بالمعدل إلى ٢٢٪، وفي مجالات أخرى فإن النسبة أعلى بكثير.

فجوة في معدلات الحياة

يشير تقرير «طابو» إلى استمرار الفجوة في معدلات الحياة بين العرب (٧٩ عاماً) واليهود (٨٢٫٧ عاماً)، والفجوة بين الرجال العرب واليهود تفوق ٤ سنوات، بينما الفجوة بين النساء العربيات واليهوديات تقل عن ٣ سنوات.

وحسب التقرير، من بين مسببات ذلك الفجوة الكبيرة في وفيات المواليد وحديثي الولادة، إذ أن النسبة لدى العرب ٧٫٢ وفاة من بين كل ١٠٠ ألف ولادة، مقابل ٢٫٣ وفاة بين كل ١٠٠ ولادة لدى اليهود. ويشير إلى أن النسبة الأعلى لهذه الوفيات نجدها في البلدات العربية في صحراء النقب.

كما يعدد مركز «طابو» من بين مسببات هذه الظاهرة، أن نسبة تحتل حوادث الطرق لدى العرب تصل إلى ٣٣٪ من إجمالي وفيات الحوادث، بينما نسبة العرب من إجمالي السكان هي ١٨٪.

من قبل، فلدينا ما يكفي من عناصر في الحكومة، وفي القطاع الاقتصادي، وحتى بين ممثلي العاملين، الذين يعرفون هذه المشاكل، وضرورة حلها. إلا أنه هنا تأتي السرعات التي تصد حل هذه المشاكل. فكل قطاع اعتاد على التدرج من هيكلية كلفة انتاجه وعمله، مثل كلفة إجراءات الممانى، أسعار المياه، أسعار الطاقة، كلفة ضريبة المسقطات، وكلفة الحلال العبري، ويتوقعون من الدولة أن تخفف هذه الكلفة، إلا أنه حينما تحاول الدولة فتح الأسواق أمام المنافسات، فإنها تصطدم دائماً بالاعتراضات والتهديدات.

من الصعب جدا التغلب على هذه الاعتراضات في عهد السياسة الشعبية، وهذا يسري أيضاً في حالة معالجة مسألة حجم الإنتاجية. فلجنة برئاسة مدير عام وزارة المالية، شاي بابا، كان من المفترض أن تقدم قبل نصف عام توصياتها لمعالجة مسألة الإنتاجية، إلا أن اللجنة لم تكن مثمرة إلى هذا الحد، فمواضيع ملحة سيطرت على جدول أعمال بابا، وعرقلت انشغاله في هذا الموضوع. وظاهراً لم يكن سبب للضغط، لأن البطالة المتدنية جداً، والنمو العالمي، والموازنة العامة تحت السيطرة، والتضخم المالي أقرب للصفر.

إلا أن هذه الظروف ليست مثالية كي تحل مشاكل طويلة الأمد، وقد تحتد في السنوات المقبلة. فتشعب الاقتصاد اثنتين وحتى لثلاثة اقتصادات مختلفة، يبدو كتهديد مركزي مستقبلي في نظر خبراء الاقتصاد. ومن الصعب معايشة اقتصادات مختلفة إلى هذا الحد لسنوات طويلة، حينما يكون هناك اقتصاد يتقدم بسرعة ١٣٠ كيلومتراً بالساعة، واقتصاد آخر يتحرك ببطء ٧٠ كيلومتراً بالساعة، وهذا الاقتصاد الأخير، إما أنه يراوح مكانه أو يتراجع.

قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، قبل عدة سنوات، في مقابلة لصحيفة «ذي ماركر»، «إنه بإزالة العرب والحريديم، فإن وضعنا ممتاز» (يقصد إزالة أوضاع العرب والحريديم من مختلف المقاييس الاقتصادية والاجتماعية- الترجمة). وكان هذا رداً على سؤالٍ له عن الفجوات الضخمة في المداخل في إسرائيل. فما الذي فعله نتنياهو؟ جند من الاحتساب الجمهوريين الأكثر فقراً، وبذا تقلصت الفجوات في إسرائيل خلال ثانية واحدة.

وهذه المناورة مغرّبة. ومن الممكن أن نجريها في مجالات كثيرة، والقول إنه بإزالة المصاريف، لدينا مداخل فقط، وإزالة الخيبات، لدينا نجاحات فقط، وإزالة أيام الحر الخماسينية، فإن الصيف لدينا لطيف، ولكن ذات المناورة بالإمكان أن نجريها في الجانب الآخر، والادعاء أنه بإزالة الهايترك، وكل ما هو متعلق به، لدينا اقتصاد ضعيف جداً، ولا يتقدم، والسؤال المطروح هو ما إذا كنا نريد أن نتعطر بالإجازات، ونتجاهل الفشل، أو أن نتركز بما لا يتحرك، من أجل أن نحقق إنجازات أخرى.

على فكرة، نتنياهو رد على هذه الفرضية قائلاً: «إنهم يرون اختناقات مروية، وأنا أرى جسوراً».

(*) مقل اقتصادي. عن صحيفة «ذي ماركر».

تغطية خاصة: تزايد مؤشرات عرق حزب العمل المعارض في معسكر اليمين الاستيطاني

تيار في العمل يطرح «حلاً للصراع» ينافس مخططات اليمين المتطرف!

«النائب إيتان كابل من جهة، ومجموعة تسمي نفسها «التيار المركزي» من جهة أخرى، يطرحان مشروعين متشابهين «لحل الصراع» في صلبهما قضم أكثر من ١٥ ٪ من أراضي الضفة عدا ضم القدس، ومحاصرة ما تبقى من الضفة من الجهات الأربع* لا مكان للمفاجأة فهذا تشبيه جدا بالبرنامج السياسي الذي أقره الحزب في مطلع ٢٠١٦*»



إيتان كابل في لحظة انسجام مع نتنياهو.

كل شيء من أجل أمن دولة إسرائيل. والأمر المرشد لنا هو أمن دولة إسرائيل العمدي البعيد.»

وقال النائب ميكي روزنثال إنه «يمكن التفكير بهذا الشكل أو غيره، تأييد الانفصال عن الفلسطينيين، أو القول إن هذا غير عملي، الأمر الارتباط برواية اليمين وكان اليسار هو موقف غير شرعي، فهذا فعل مهين. يدور الحديث عن منبطين مستعدين مقابل عطف الجمهور للتخلي عن مواقف مبدئية.» وقال النائب إيتسيك شمولي، في مقال له في «هآرتس»، إنه «ليس هناك في المعسكر الصهيوني تقريبا من يخالف ادعاء كابل، الذي يقول إن الخطر الوجودي الأكبر على وجود دولة إسرائيل كدولة آمنة، يهودية وديمقراطية، يكمن في سيناريو كابوس الدولة الواحدة. فالمشكلة ليست في تشخيص كابل الصحيح، لكن في انذاره القاتل. بساطة خطته من شأنها أن تضلل، لكنها تضم في ثناياها خطرا كبيرا.»

ويضيف شمولي أن «خطوات أحادية الجانب دون محاولة التوصل إلى اتفاق ستؤدي إلى أن إسرائيل وبأيديها تدفع العالم لتأييد المطالبة الفورية التي سيطرحها الفلسطينيون للاعتراف بدولة واحدة، وحقوقهم المتساوية فيها، بدءا من مخصصات التأمين الوطني ومرورا بإخلاء النفايات في نابلس واتباء بالتصويت للكنيست.»

في المقابل طالبت قيادة شبيبة حزب العمل رئيس الحزب بإقضاء كابل، وجاء في بيان «الأسفنا فإن اقتراح عضو الكنيست إيتان كابل هو عبارة عن تبني مواقف البيت اليهودي، وبرنامج ضم الضفة.»

كنيست في ولايتين، في العام ١٩٨١ والعام ١٩٨٨، ولم ينجح في العودة إلى الكنيست، خلال ثلاثة انتخابات في سنوات التسعين. وهو ذو خلفية عسكرية، ومؤلف كتب سياسية وذات طابع أمني، بلغ عددها ٢٨ كتابا.

وتتلخص خطة «التيار المركزي» التي طرحها بار زوهر بمقال في صحيفة «هآرتس» بما يلي: إعطاء مهلة حتى عام ونصف العام لإجراء مفاوضات حول خطة ترامب المرتقبة، وفي حال لم تنجح، كما يتوقع أصحاب المبادرة، تفرض إسرائيل ما يسمى «السيادة» على كامل التكتل الاستيطانية، بما فيها غور الأردن، وترسم حدودها الثابتة، ثم «تحاول إسرائيل، إخلاء المستوطنات شرقي الجدار، على أن يبقى جيش الاحتلال منتشرا في سائر أنحاء الضفة.

وتقول الخطة أيضا إن «المنطقة المتبقية» (من الضفة)، التي توجد فيها الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين، يتم نقلها إلى أيدي الفلسطينيين، وهم يستطيعون الاعلان عن دولة، أو الانضمام إلى الأردن، أو إقامة فيدرالية معه، أو إقامة أي صورة أخرى لنظام الحكم». وتتضمن الخطة ديباجات تتعلق بتسويق الموقف الإسرائيلي عالميا، والسعي لتجنيد أموال دعم للفلسطينيين، لإدارة شؤونهم.

ردود من حزب العمل

في رده على إيتان كابل، قال رئيس الحزب آفي غباي، في تصريحات إعلامية: «إن كابل طرح موقفه الشخصي، وهذا خطوة على ما يرام، فنحن حزب ديمقراطي، ومسموح للأعضاء أن يقولوا رأيهم». وأضاف، «نحن نؤمن أولا وقبل كل شيء بضرورة أن نعمل

٢٠١٦، ولم يطرح كابل رؤيته الكاملة، مثل ما يتعلق بالقدس، ولا شكل العلاقة مع الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة. ويقول كابل إنه إذا ما استمر الوضع الحالي كما هو، فإن إسرائيل ستفقد طابعها «اليهودي الديمقراطي»، لأن الفلسطينيين في الضفة وحدها سيشكلون ٣٠ ٪ من السكان في البلاد من دون قطاع غزة. بحسب آخر، لم يطرحه كابل، فإن نسبة الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، من دون قطاع غزة، اختار كابل عدم احتسابه، يصل إلى ٤٠ ٪. ولذا فإنه يقول إن استمرار الوضع الحالي سيحول إسرائيل من «دولة يهودية ديمقراطية» إلى مجتمع يهودي يسيطر على البلاد. بعد كل هذا يجد كابل من المناسب القول «إنني لا أتنازل ولو للحظة عن حلم السلام، والطموح للوصول إليه، لكن على ضوء الواقع التي تبلور في السنوات العشر الأخيرة، فإن على إسرائيل أن تقررا الوضع القائم بواقعية.»

خطة «التيار المركزي»

وفي الأيام الأخيرة ظهرت فجأة على السطح مجموعة في حزب العمل تطلق على نفسها اسم «التيار المركزي»، وتبين أنها تضم عددا من أعضاء الكنيست، ليسوا من «نجوم» حزب العمل، وهم: إيتان بروشي، حيليك بار، نحمان شاي، أييليت نجمياس فريزين، رافاييل سويد، ليئا فنيديا، عومر بارليف ورئيس الصندوق القومي لإسرائيل داني عطار، ويرأس هذا التيار ميخائيل بار زوهر (٨٠ عاما)، الذي هو أيضا ظهر فجأة على السطح، وكان عضو

٢٠١٧، سقط هيرتسوغ في الانتخابات لرئاسة الحزب، بشكل مدو، لم ينجح فيها حتى للوصول إلى الجولة الثانية، التي جرت بين الرئيس الأسبق للحزب عمير بيرتس، والمنضم حديثا للحزب، الوزير السابق في حكومة بنيامين نتنياهو عن حزب «كولانو»، آفي غباي، ليفوز الأخير برئاسة الحزب الذي لم يصوت له في الانتخابات الأخيرة. وهذا دل على حالة التخبث الكبيرة في الحزب، في سعيه لوقف حالة انهياره، إلا أن غباي، الذي ظهر في حملته الانتخابيات بتوجهات أقرب إلى الخط السابق لحزب العمل، بدأ بعد أشهر قليلة جدا يظهر بمواقفه اليمينية، وبضمنها تصريحه المعروف أن واقع الحال يقول إنه من غير الممكن إخلاء مستوطنات في إطار الحل الدائم. وبعد أن أثار ضجة، حاول التراجع بالقول إن على إسرائيل إخلاء المستوطنات «الصغيرة» شرقي الجدار.

خطة كابل

كان النائب إيتان كابل الأول في طرح مبادرة سياسية في الأيام الأخيرة، وقاد إلى جدل واسع، لما تضمنته مبادرته، ويهد كابل (٥٩ عاما) من الوجوه البارزة في الحزب، وهو في الكنيست منذ ٢٢ عاما، وتولى أكثر من مرة مناصبا وزاريا، وكان يعد على التيار الدافع نحو الحل، إلا أنه منذ انتخابات الكنيست الأخيرة في العام ٢٠١٥، بدأ بإظهار توجهات يمينية، وهذا يظهر جليا من نمط تصويته على القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، وقد صوّت إلى جانب هذه القوانين أيضا حينما كانت أغلبية في كتلة حزبه البرلمانية تعترض عليها.

وينطلق كابل في خطته السياسية استنادا لأمرين أساسيين بالنسبة له: أولا، استحالة التوصل إلى اتفاق مع الجانب الفلسطيني في هذه المرحلة، وثانيا، أن استمرار الوضع القائم سيؤدي لإسرائيل طابعها «اليهودي الديمقراطي» حسب تعبيره، لأن هذا قد يقود إلى دولة ثنائية القومية، رغم أنه لم يذكر هذا المصطلح، وعليه يطلب من حزبه العمل التخلي عن فرضية التوصل إلى حل من خلال الصراع، والتخلي عن العقيلة التي قادت إلى اتفاقيات أوسلو.

ويطلب كابل بداية التخلي كليا عن رؤى التوصل إلى حل من خلال المفاوضات، أو حسب صيغته «التخلي عن رؤى التوقيع على اتفاقيات سلام، في حدائق البيت الأبيض»، ويضيف «نحن كأعضاء حزب العمل تقع علينا مسؤولية بلورة وعرض رؤية سياسية، تتناسب الواقع الذي تغير كليا عما سبق، ولذا علينا أن نترك فكرة أوسلو، وأمر الساعه هو تبني استراتيجية جديدة، في أساسها فهم واستيعاب أنه في هذه المرحلة لا توجد في الجانب الفلسطيني قيادة تريد بالفعل، أو أنها قادرة على أن تكون شريكة لاتفاق سلام معنا.»

ويقول إن على إسرائيل أن تحدد ما هي الكتل الاستيطانية، ويعدها: كتلة «غوش عتسيون» من غرب بيت لحم وحتى الخليل. وكتلة «معاليه أدوميم» وهي المستوطنات من شرق القدس وحتى هشارف البحر الميت، وكتلة «كارني شومرون»، وهي مستوطنات جنوب نابلس، وكتلة «أريئيل»، غرب منطقة نابلس. والكتلة الاستيطانية في غور الأردن. ثم يطلب كابل أن تحدد إسرائيل بنفسها مناطق نفوذ كل واحدة من الكتل الاستيطانية هذه، التي يستوطن فيها ٣٠٠ ألف مستوطن، من أصل ٤٠٠ ألف مستوطن في الضفة من دون القدس، إذ أن الباقي ١٠٠ ألف مستوطن، يستوطنون في مستوطنات شرق جدار الاحتلال، ثم فرض ما يسمى «كامل السيادة الإسرائيلية» على كامل التكتل الاستيطانية التي حددها، وبموازاة ذلك تجريد الاستيطان كليا في المستوطنات القائمة خلف جدار الاحتلال.

وما يطرحه كابل لا يبتعد إطلاقا عما أقره حزبه في مطلع العام

كتب برهوم جرابيسي:

ثارت في الأيام الأخيرة ضجة في الحلبة السياسية، وفي حزب العمل المعارض إلى حد ما، بعد أن نشر عضو الكنيست البارز في الحزب إيتان كابل مقالا مطولا، يدعو فيه العمل إلى تغيير توجهاته بالنسبة لحل الصراع مع الشعب الفلسطيني؛ تبعه مقال آخر للنائب الأسبق ميخائيل بار زوهر، الذي يتزعم مجموعة أسماها «التيار المركزي» يطرح فيه رؤية مشابهة لما يطرحه كابل. إلا أن المشرووعين المطروحين متشابهان، والأول يكمل الثاني، وكلهما يتوافقان مع البرنامج الذي أقره الحزب في الشهر الأول من العام ٢٠١٦.

ويواجه حزب العمل، منذ حوالي عامين، هبوطا حادا في استطلاعات الرأي العام، برغم أنه يتمثل في الكنيست من خلال كتلة «المعسكر الصهيوني» التحالفية بينه وبين حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني. وقد كاد هذا التحالف، في انتخابات العام ٢٠١٥، أن يكون القوة الأولى، وحقق ٢٤ مقعدا، إلا أن تفاعلات سياسية في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات ساعدت حزب الليكود على تحقيق ٣٠ مقعدا، بالأساس على حساب شركاء تقليديين له. أما اليوم فإن استطلاعات الرأي، وتقريبا كلها، تمنح «المعسكر الصهيوني» معدل ١٤ مقعدا، ما يعني حضيضا غير مسبوق لحزب العمل، الذي حصل في انتخابات ٢٠٠٩ على ١٣ مقعدا برلمانيا. ولكن المقاعد الـ ١٤ الحالية مشتركة مع حزب «الحركة».

وبعدا إلى حقيقة أن حزب العمل لم يستثمر القوة التي حققها في العام ٢٠١٥ لتكوين رافعة له، وليطرح نفسه بديلا لحكومة الليكود، بمستوى مقنع للجمهور. وبدلا من هذا، فإنه منذ الانتخابات الأخيرة زاد في زخفه نحو مواقف اليمين الاستيطاني.

وهذا برز في خطاب رئيس الحزب السابق إسحاق هيرتسوغ، في نهاية العام ٢٠١٥، الذي تحول في غضون شهر واحد، في مطلع العام ٢٠١٦، إلى برنامج سياسي للحزب. ويقضي بانفصال من جانب واحد عن الشعب الفلسطيني في الضفة المحتلة، بعد استكمال جدار الاحتلال، مع ضمان أن يدير الفلسطينيون شؤونهم اليومية.

وطرح هيرتسوغ خطة من ثلاث ركائز تبناها حزب العمل كما ذكر، الأولى تقضي باستكمال جدار الاحتلال على أراضي الضفة، وخاصة حول الكتل الاستيطانية، وقال في حينه «أريد أن انفصل باكبر قدر ممكن عن الفلسطينيين بأسرع قدر ممكن، سنقيم جدارا كبيرا بيننا. هذا هو التعايش الممكن الآن». والثانية فصل ما أسماها ٣٨ قرية فلسطينية في القدس، قال إنها لم تكن في أي يوم في المدينة، وغالبيتها الساحقة باتت تعد من ضواحي القدس، وبجوزة غالبية أهلها بطاقات خاصة بالمقدسيين، وبشكل خاص ضاحتي العيساوية وشعفاط واستكمال الجدار حول القدس، والخطة الثالثة التي يجب تنفيذها هي تهدئة الوضع من خلال خطوات لبناء الثقة، وسيكون من حق الفلسطينيين عمل كل شيء من ناحية مدنية، ومدنية وليس عسكرية. يمكنهم ان يقيموا مدنا جديدة، ويوسعوا مدنا قائمة، ويطوروا الزراعة، والصناعة والعمالة. لقد سبق أن ثبت أن تقليص اكتظاظ السكن وزيادة الرفاه الاقتصادي يهدد الوضع ويقلل الازهاب. أما العكس، الاكتظاظ، الضائقة والبطالة، فتصعد الازهاب. أنا أريد تهدئة، ولكن لن تكون هنا غزة ثانية، لن نكرر خطأ فك الارتباط، وجاء في خطة هيرتسوغ أيضا أن «الجيش الإسرائيلي سيبقى الجيش الوحيد غربي نهر الأردن. وبعد عدة سنوات، إذا ما كان هدوءا وأمن، نتحدث حول ما سيأتي، وبضمن ذلك إقامة دولة، ولكن من دون تحديد موعد زمني لها.

بعد عام ونصف العام من إقرار تلك الخطة، في شهر تموز

حزب العمل يبحث عن طوق نجاة في مواقف اليمين!

«إجماع على أن حزب العمل لن يخرج من دوامته ببرامج كهذه*»

سيقط موجات تأييد بعد أن تهدأ موجة النشوة.»

العمل بعيد عن طوق النجاة

في الخلاصة لا يبدو أن هاتين المبادرتين ستغيران شيئا في وضعية حزب العمل وتحالفه البرلماني، في استطلاعات الرأي. وقد علمت التجربة أن المصوّت يختار عادة «النسخة الأصل، لتوجهاته السياسية، بمعنى إذا ولج حزب العمل في أجندة اليمين الاستيطاني، فإن منافسته في تلك الحلبة ستكون ضعيفة، وفي ذات الوقت سيخسر من قاعدته والمتدينين المتمزمتين، ما بين ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ وحتى أكثر. وهذا الواقع يلعب دورا في تعزيز قوة حكومات اليمين الاستيطاني بزعامة بنيامين نتنياهو. ويعاني حزب العمل من حالة لتعلم سياسي، وغياب قيادة «نجمية» ذات قدرة على جرف الشارع، وما يزيد الطين بلة من ناحية الحزب أن وسائل الإعلام المركزية ليست ودودة لهذا الحزب، وإذا ما بحثت عن بديل للحكم، فإنها تتجه على الأكثر من العمل في أجندة اليمين الاستيطاني.

من السابق لأوانه حسم نتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة، لكن التوجه بات واضحا، على الأقل لتلك الانتخابات، وهو أن نهج اليمين الاستيطاني باق في الحكم، وطالما أن حزب العمل لا يبحث عن تمييز له، فإنه سيواصل درب التلاشي عن الخارطة السياسية.

يعد هناك أي فرق بينهما. العربية الفارغة والملونة ليسار الصهيوني وصلت إلى نهاية طريقها. يوجد على الأقل عضو شجاع، حتى أنه يتفاخر بذلك.»

ويقول ليفني «يطرح كابل مبادرة صحوه، ليس سلاما، بل ضم. ضم، ضمنا مثل الذي نعرفه حتى الآن، بل ضم ضمخ. الفلسطينيون لدى كابل ليست لهم مكانة ولا حقوق، ولا ماض ولا حاضر أو مستقبل، ومشكوك لديه إذا هم موجودون. هم بالطبع مذنبون بذلك ولليهود ستكون كل البلاد». ويضيف أنه فقط أمر واحد يفرغ كابل، هو «أن يكون لا سمح الله في الكنيست ٣٠ عضوا عربيا. ليس من أجل هذا هاجر والده من اليمن، شوشانا وأفشالوم لم يأتيا إلى هنا من اجل العيش مع العرب، مثل هؤلاء كان لديهم في اليمن. هما وابنهما يريدون دولة نقية عرقية. ربع اعضاء الكنيست من العرب معناه تحطم حلمهم، بتسلييل سموتريتش لم يكن ليصبح هذا بصورة أشد عنصرية.»

أما القيادي السابق في حزب العمل عوزي برعام، فقال في مقال له في «هآرتس» إن «على حزب العمل التركيز على أمرين أساسين: خلق قيادة موحدة برئاسة آفي غباي، ومن خلال ضم شخصيات تستطيع الاجابة على تحدي الشعور بـ «الأمن» الذي يقدمه نتنياهو، وأن يطرح بديلا سياسيا حقيقيا لليمين، الذي يطمح إلى ضم الضفة بدون حل يمنع المسس بالهوية اليهودية الديمقراطية لإسرائيل. يجب عليه أن يبني رؤيته على قاعدتين اساسيتين: المسؤولية القومية عن ضمير إسرائيل والأمل والسعي إلى اتفاق مع الفلسطينيين.»

ويضيف برعام «إن التسليم بجزء من مبادئ اليمين سيحول الحزب إلى أداة لا حاجة إليها، إذ أنه لا يطرح أي تميز أو بديل. في الجمهور أجزاء واسعة لا تؤمن باستعراض القوة الخيالية، التي تتجاهل الواقع الجيو سياسي، من الصعب، وربما من غير الممكن، ارضاء كل الشعب، لكن يمكن خلق خطوات تبني الثقة بواسطة قيادة موحدة، تضم إليها شخصيات تحظى بتقدير في مجال الأمن، ومن خلال رفع نسبة الأمل الذي

السياسية الدولية، هذا بالضبط ما اعتقدوا انهم سيقفونه في خطة فك الارتباط قبل ١٣ سنة. والدليل هو أنه اليوم، حين تهاجم حماس الجدران، فإن محافل سياسية داخلية ناجعة بما فيه الكفاية كي تُضعف رد الجيش الإسرائيلي، وتمس بالسعة الطيبة لإسرائيل ويشرعية عملها.» ويرى لورد أن الخطة «تقرب بين الليكود وحزب العمل، وتفتح آملانية لحكومة وحدة بعد الانتخابات القادمة، وإذا تحررت السيارات داخل حزب العمل من الخوف من نتنياهو، فإن حكومة وحدة مع العمل هي الأمر الصحيح للمجتمع الإسرائيلي. أما «الصحة»، التي عبر عنها إيتان كابل بالشكل الأكثر جرأة حتى الآن، فهي عميقة، فهي تحطم كل الفرضيات الأساس التي اتخذها ليس فقط حزب العمل واليسار، بل وأيضا جهاز الأمن؛ اتفاق أوسلو، الانسحابات احادية الجانب من لبنان ومن غزة، الموقف من الفلسطينيين ك «شركاء» وليس كعدو. حتى لو كان المركزُ في العمل يقرح في واقع الأمر رواية محسنة أخرى للمفاهيم القديمة، فإن مجرد الاعتراف بوضع الأمور هو تطور تاريخي.»

في المقابل، هاجم الكاتب التقدمي دعون ليفني في دعوة وفريقه، وقال في مقال له في صحيفة «هآرتس»، «إن دعوة كابل للمصوة هي اسهام هام للقطاب السياسي؛ استيقظوا، يا أصدقاء كابل، ليس لديكم شيء تعرضونه، اطلاقا، أنتم يمينن وحتى يمين متطرف، الآن حتى بدون القناع الذي لبستموه طوال خمسين سنة». وأضاف «في الموضوع الأكثر مصيرية ليس لديه ما يقوله، سوى محاكاة مواقف اليمين. وكان كابل مدهشا في طرح مواقف حزبه. فعليا ليس لهذا مواقف سوى التي طرحها كابل، لذلك يجب أن نشكر عضو الكنيست الجريء؛ لقد كشف حقيقة حزبه وحقيقة اليسار الصهيوني كله.»

وحسب ليفني، فإن ما عرضه كابل يعكس تقاربا لمواقف كتلة تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، بزعامة وزير التعليم نفتالي بينيت، ويقول إن «كابل وفتتالي بينيت أخوان، «البيت اليهودي» و«المعسكر الصهيوني» توأمان. لم

الحزب إلى المتغيرات في سدة الحكم الأميركي، وكما يبدو هناك من يعتقد أنه في ظل إدارة أميركية داعمة من دون قيود لأجندة اليمين الاستيطاني المتطرف، لا أمل بوجود قواعد جماهيرية كافية تنتمت لما كان الحزب يطرحه حتى سنوات الألفين الأولى. ويترددون على هذا، تثيريرا لذاتهم، الحالة الفلسطينية الداخلية، كما ظهر جليا في شروحات المهاديرين والداعمين للبرامج السياسية المطروحة في الحزب.

وبالإمكان القول إن في خلفية البرنامج، الذي طرحه إيتان كابل، محاولة لاستباق موقف أميركي جديد، يوافق على ضم المستوطنات إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» في هذه المرحلة، دون أي علاقة بمفاوضات مع الجانب الفلسطيني. وتتوقع أوساط إسرائيلية أن يصدر موقف كهذا غداة الإعلان عما يسمى بـ «صفقة القرن»؛ وينظر كابل وأمثاله، لا مكان لمعارضة مبادرة للحكومة الحالية لضم المستوطنات، إذا كانت تحظى بهذا الغطاء الأميركي، خاصة وأنه لا يوجد حزب صهيوني واحد، بما فيه حزب «بيرتس»، يعترض على ضم المستوطنات، إلا أن الخلاف هو حول التوقيت الأمثل، وأيضا الخطوة المقابلة لهذا الضم.

وقد أشغلت هذه التطورات في حزب العمل الحلبة الإسرائيلية ووسائل الإعلام فيها، وفي غالبية ما كتب كان انتقاد لحزب العمل، الذي انجر وراء اليمين الاستيطاني بدلا من أن يطرح بديلا. وقد اعتبر الكاتب اليميني أمنون لـورد، في مقال له في صحيفة «يسرائيل هيوم»، أن الخطة التي طرحها «التيار المركزي»، برئاسة ميخائيل بار زوهر، هي «بالخطوط العامة خطة سريان السيادة الكاملة في خطوط من طرف واحد، في حدود تضم غور الأردن والكتل الاستيطانية». ويضيف «توجد للخطة عدة جوانب إيجابية، أولها تقليص الخلاف الداخلي في الشعب، وخلق اجماع جديد. أما المشكلة الكبيرة في مثل هذه الخطة فهي الوهم أن إسرائيل يمكنها أن تضع حدا لقسم كبير من الخلافات في داخلها، وأن تصالح الساحة

عن الرياضيات والعنصرية في إسرائيل

بقلم: مسي آيتسبك (*)

في طفولتي أحببت الأرقام جداً، وكانت تعينني على نسيان ما أعانيه من جراء صعوبة اكتساب اللغة العبرية. كنت أحب ممارسة التمارين مع والدي، الذي علمني حل المسائل الحسابية بطرق عديدة ومتنوعة كان قد تعلمها في أثيوبيا. في المدرسة، رغم أنني توصلت في الامتحانات إلى النتائج الصحيحة، لم تعطني المعلمة علامة مساوية لبقية الطلاب، بل كانت تطلب مني الجلوس إلى طاولتها وإعادة الامتحان؛ وتشرح لي أن علي حل المسائل بالطرق التي علمتنا إيّاها. منذ ذلك الحين لم أستخدم طرق والدي. عندما وصلت السنّ التي تم تقسيمنا فيها إلى مجموعات، فوجئت بأنني رغم تفوّقي في الرياضيات لم أوضع ضمن مجموعة المتفوقين. شرحت لي المعلمة أنّه لا مجال لنقلي إلى مجموعة أعلى، وأنّها فعلت ذلك لأجل مصلحة، لكي تتيح لي تذوّق تجربة النجاح. هذه الحادثة جعلتني أدرك أنّ الرياضيات لم تكن حيادية يوماً. مجال الرياضيات وطريقة تدريسه، كلاهما يعكس علاقات القوى وقيم وسرديات الإيديولوجية المهيمنة. في مدرستي، كان الخجاج في الرياضيات مقتصرأ على جماعة معيّنة من الناس، ولم اكن أنا ضمن هذه المجموعة. وُثّر «البياض» على تصوّر قدرات الطلاب والطالبات في الرياضيات. تعلّم الرياضيات يديم ويكرس الامتيازات «البيضاء» ويعمق الفجوات بين المجموعات. عندما نقرأ في الجريدة مرارا وتكرارا عن مستوى تحصيل متدنٍ، لدى الأثيوبيين في إسرائيل، فلا بدّ من أن يتغلغل هذا الانحياز تدريجيًا في أوساط المعلمين والمعلمات، وأن يؤثر على سلوكهم وتوقّعاتهم وبالتالي يعقق الفجوات. من يمتّعون بامتياز البياض يظنون منذ مرحلة التعليم الابتدائي بممارسة تمارين رياضية محكمة وجوهرية أكثر، وفي ما بعد يصبح من الصعب تقليص الفجوة الناجمة عن ذلك، كذلك في مسألة الجندر وُجدت انحيازات سلبية لدى المعلمين تجاه طالبات، مقارنة بالطلاب، وهذا اثبتته أبحاث إديت ساند وفكتور ليفي.

في كتاب «دروس للحياة»، الصادر عن جمعية حقوق المواطن، تقول د. جاليا زلمنسون ليفي: «لو طلبنا من ضيفة جاءت من كوكبٍ آخر أن تتالعق قبل مجيئها إلى كوكبنا كتب الحساب والرياضيات وان تحاول وصفنا وفقا للمضامين والرسومات التوضيحية في هذه الكتب... لوصفت ضيفتنا كوكباً فيه قتيان كثيرون وفتيات أقل، جميعهم يهود بيض يسكنون في منزل جميل له حديقة... النساء – اللاتي يسمّين أنفسهنّ بـ«خيزرين لوازم الطبخ والخبز، والرجال يعطون ويمارسون الرياضة ويعتنون بالحيديقة... هذا هو عالم مضامين كتب الرياضيات، بدءا من البساتين وحتى امتحانات البجروت والبيسخومتري».

المعلمات/ون في المدارس، والمحاضرات/ون في الجامعات، ينبغي أن يدركوا السياسة المستترة داخل الرياضيات، من الذين يعترف بأنهم طوّروا الرياضيات من هم القادرون/ات على ذلك؛ من يعتبر جزءا من الجماعة الرياضية من هو الحاضر في كتب التعليم ومن الغائب عنها؟ جميع هذه الأسئلة مهمة لأجل تطوير فلسفة تعليم قادرة على إصلاح التشوّهات القائمة. يجب أن يركّز مثل هذا البحث التربوي-التعليمي على كشف الآليات الفاعلة وتفكيك الأفكار السلبية لدى المعلمين بخصوص الطلاب أبناء جماعات الأقلية؛ وفي المقابل ينبغي تفكيك المشاعر السلبية وإحساس هؤلاء الطلاب بدونية قدراتهم.

هناك إشكاليات ومغالطات في وجهة النظر القائلة بأن الرياضيات موضوع حيادي ثقافياً. الرياضيات التي يعلّمونها في المدارس مؤسسة بمعظها على الثقافة الأوروبية. مثال واضح على ذلك هو نظرية فيثاغورس الشهيرة، التي تعلّمناها جميعا رغم وجود عدد لانهائي من البراهين الرياضية منذ العصور القديمة – من مصر وبابل والهند والصين. كما أنّ الطلاب العرب في إسرائيل يتعلّمون ويتعاملون مع مفاهيم رياضية مؤسسة على لغة باحثي التوزيع الأوروبي، مع أنّ أجدادهم تحدثوا عن المواضيع نفسها قبل ذلك بـ ٤٠٠ سنة. لماذا يهمني أن أشارككم ذكرياتي الشخصية عن دروس الرياضيات خضيبا في اليوم العالمي لمكافحة العنصرية؟ لأنّ الرياضيات تعتبر «ملكة العلوم»، ومستوى التحصيل في هذا الموضوع يحدّد التصنيفات ويؤثّر كثيرا على القبول للجامعات والكليات المهمة. ولكن أكثر من ذلك، لأنّ تعليم الرياضيات يُعتبر أمرا حياديا خاليا من الآراء النمطية المسبقة والانحيازات الاجتماعية. لا توجد عنصرية أخطر من العنصرية المكشوفة من سنس فظ بفرص نجاح من يُعدّون خارج طبقة معيّنة، أو خارج أصل أو قومية أو جندر ما. فقط بمثل هذا الوعي الشجاع والصادق نتاح فرص عادلة لجميع التلاميذ.

^[*] خبيرة تربوية إسرائيلية من أصول أثيوبية. مركزة التربية ضد العنصرية في قسم التربية والتعليم في جمعية حقوق المواطن نقلا عن موقع الجمعية في الشبكة.


المشهد الصحي في إسرائيل، تمييز عبيق.

جذور انعدام المساواة في الصحة بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل

بقلم: نهاية داوود (*)

يُعدّ الحقّ في الصحة من حقوق الإنسان الأساسية التي جرى ترسيخها في المعاهدات الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة. الصحة هي مورد شديد الأهمّية في سبيل ممارسة حياة يومية سليمة، ومن أجل بناء مجتمع منتج. إعلان ألما آتا لمنظمة الصحة العالميّة من العام ١٩٧٨ ناشد الدول الأعضاء من أجل تطبيق مبدأ المساواة في الصحة وتقليص الفجوات بين الدول، وفي داخلها. وعلى الرغم من ذلك، لا تنجح معظم الدول في العالم في الوصول إلى المساواة في الصحة، وثمة فجوات لدى مجموعات سكانية مختلفة. ويمكن غياب المساواة في الصحة أن يعكس في واحدة أو أكثر - من الحالات التالية، عندما لا يكفل القانون الحقّ الأساسي في الصحة، أي في ظل غياب قانون صحة رسمي؛ وعندما لا يكون توزيع الخدمات الصحية متساويا؛ وعندما لا تتساوى الحالة الصحية لدى مجموعات سكانية مختلفة. الصّحة البدنية والنفسية لمجموعات الأقلية في العالم، بمن فيها مجموعة السكّان الألمانيين، أقل جودة من صّحة الجمهور العام. الأبحاث المستجدة في هذا المضمار تشير إلى أنّ جذور غياب المساواة في الصحة ترتبط ارتباطا وثيقا بالهيكلية الاجتماعية - الاقتصادية والفجوات الاجتماعية - الاقتصادية، والطبقية، والسياسية، والجندرية، ومرذ جميعها إلى التمييز والتوزيع غير المتساوي للموارد، وعلاقات القوة داخل المجتمع.

في إسرائيل، يركّز قانون الصحة الرسمي الصادر عام ١٩٩٤ على مبادئ المساواة والعدل، ويُعتبر جهاز الصحة فيها من أفضل الأجهزة الصحية في العالم؛ لكن على الرغم من التحسين الذي طرأ على مؤشرات الصحة لمجمل السكان منذ إقامة إسرائيل حتّى اليوم، ما زالت هناك فجوات في الصحة بين مجموعات سكانية مختلفة. الفجوات الأساسية في الصحة قائمة في الأساس بين المجموعتين العرقيتين الكبريين في البلاد: السكان الفلسطينيون مواطنو إسرائيل، ومواطنوهم من السكان اليهود. هذه الفجوات تظهر على نحو شبه متساوق في مؤشرات صّحية متديّنة في صفوف الجمهور العربي مقارنة بالجمهور اليهودي؛ متوسط العمر المتوقّع عند الولادة أقل؛ وفيات الرضّع أعلى؛ النسب في انتشار الأمراض المزمنة (نحو السكّريّ و سرطان الرئة) أعلى؛ مستوى الصحة النفسية أدنى. يضاف إلى ذلك أنّ الفجوة في بعض المؤشرات تشهد ارتفاعا؛ فعلى سبيل المثال، قبل عشرين عاما كان الفرق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين المجموعتين عامين، لكنّه يبلغ اليوم ٣٫٣٠ عام لصالح المجموعة السكانية اليهودية.

في ما يلي، سأسعى إلى التوقّف عند العوامل الأساسية لغياب المساواة في الصحة بين اليهود والفلسطينيين مواطني إسرائيل، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدبيات المهنيّة ومصادر داعمة.

تقزيم الاحتياجات الصحية للفلسطينيين في إسرائيل
غياب المساواة العرقيّ في إسرائيل يرتبط ارتباطا وثيقا بالمكانة السياسية المتدنيّة للفلسطينيين مواطني إسرائيل، ويعكس سيرورات تاريخية وطبقية واجتماعية - اقتصادية مزّ بها المجتمع العربي. يتّصل بعضها بسياسات التمييز المتعاقبة وغياب المساواة الاجتماعية - الاقتصادية بين الشريحتين السكانيّتين، ويعزى بعضها الآخر إلى الجهاز الصحي.

تعود جذور غياب المساواة في الجهاز الصحيّ إلى سيرورات بدأت بالتطوّر منذ إقامة دولة إسرائيل، ففي تلك الفترة جرى تقزيم الاحتياجات الصحية للبقية الباقية من الفلسطينيين لصالح الاحتياجات الضخمة والمعقّدة لأفواج المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى البلاد، وتلقّوا علاجاتهم عن طريق صناديق المرضى التي كانت قد بدأت تعمل في فترة الانتداب البريطاني. في تلك الفترة، شكّل الفلسطينيون أغلبية مطلقة في البلاد وتلقّوا نوعين من الخدمات الصحية: الخدمات الصحيّة الحديثة التي وفّرها أطباء في عياداتهم الخاصة، وكانت أعدادهم قليلة في تلك الفترة؛ وخدمات وفّرها طبّيون تقليديّون -وهؤلاء شكّلوا الأغلبية.

عند إقامة إسرائيل، أهدرت الدولة فرصة بناء جهاز طبّي يضمن المساواة؛ فقد عمل جهاز «الخدمات الصحيّة للأقليات» من خلال التنسيق التام مع الحكم العسكريّ الذي خضع له مواطنو إسرائيل الفلسطينيون على امتداد ١٨ عاماً (١٩٤٨ - ١٩٦٦). لهذا السبب تخلّف تطوير الخدمات الصحية في المجتمع العربيّ كثيرا عن تطويرها في المجتمع اليهودي. بعد إلغاء الحكم العسكريّ ودخول العرب إلى سوق العمل الإسرائيليّة، بدأ العرب يجنون الفائدة من خدمات الصحة التابعة لمصناديق المرضى، ولا سيّما أعضاء نقابة العمال العامّة الهستدروت وأبناء عائلاتهم الذين حصلوا على غطاء تاميّنيّ من خلال المشغّلين في سوق العمالة الإسرائيليّة، أو كانوا مقرّبين للأحزاب التي سيطرت على الهستدروت. على هذا النحو بقي نوع جرع السكان الفلسطينيين في إسرائيل بدون تأمين صحيّ من أيّ نوع كان؛ أما الموارد التي استثمرت في تطوير الخدمات الصحية في المدن والقرى العربيّة، فقد كانت شحيحة مقارنة بتلك التي جرى استثمارها في البلدات اليهودية.

على الرغم من أنّ قانون التأمين الوطني الرسمي الصادر عام ١٩٩٤ قد غيّر هذا الوضع، وضمّن سلّة خدمات صحيّة لكل مواطن، فإنّه - بسبب طبيعته العمومية- لم يتطرّق على الدوام إلى المشاكل الصحية التي يفرّزها بها المجتمع العربي، كما لم تتطرّق إليها السياسات التي اتّبعتها وزارة الصحة. على سبيل المثال، على الرغم من أنّ نسبة المستخدّين العرب في مهن التمريض والطبّ في وزارة الصحة تفوق نسبة المستخدمين العرب في وزارات حكومية أخرى (نحو ٧١٠ مقابل ٦٠٪)، فإنّ تمثيل العرب في وظائف مركزيّة في إدارة وزارة الصحة متدنٍ شديد التدنّي وشبه معدوم، باستثناء العرب عن الوظائف المركزيّة، وأنّى إلى عدم اعتراف وزارة الصحة على امتداد سنوات عديدة بجنود الفجوات الإثنيّة في الصحة بين المواطنين اليهود والمواطنين الفلسطينيين، حتّى عندما عُرضت هذه الفجوات في نشرات مختلفة أصدرتها الوزارة نفسها.

هذا السبب لم تطبق سياسة ردم الفجوات، إلا في بعض الحالات الاستثنائيّة، كبرنامج تقليص وفيات الرضّع في جنوب البلاد الذي تحوم حول مدى نجاحه شكوكٌ كثيرة (وفق تقرير شخصيّ قدمته مديرة البرنامج). مراجعة التقرير الأخير الذي أصدرته وزارة الصحة تُظهر أنّ ثمة اليوم إقرارا مغيّرا بوجود الفجوات بين السكان اليهود والعرب في إسرائيل، لكن عملياً - حتّى كتابة هذه السطور - لا يجري تطبيق سياسة تفضيل مصخّ في أيّ من المجالات، على الرغم من تطبيق هذه السياسة في صفوف مجموعات أقلّيّة أخرى (كالجمهور الأثيوبيّ على سبيل المثال). أحد الأمثلة البارزة هو موضوع التدخين في صفوف الرجال العرب، حيث تفوق نسبة المدخّنين العرب كثيرا نسبة نظرائهم في صفوف اليهود (نحو ٤٣٪ مقابل نحو ٢٠٪). وقد أظهرت الأبحاث أنّ ثمة علاقة مباشرة بين التدخين ونسب الإصابة المرتفعة بمرض سرطان الرئة في صفوف الرجال العرب، لكن على الرغم من ذلك لم يجرّ حتى الآن تطبيق خطة تمييز مصخّ لمعالجة هذه الفجوة، ولم تتخذ أيّة إجراءات وقائيّة، ولم توضع خطط خاصّة لتقليص حجم التدخين في صفوف الرجال العرب، كما يحصل منذ سنين - وبنجاح - في قطاعات معيّنة في الدولة (كالجيش على سبيل المثال).

علاوة على ذلك، ثمة مشكلة مزمنة تتعلق بمناخية ووفرة الخدمات الصحية في صفوف العرب، وهي تتعلق بالتوزيع غير المتساوي لخدمات الصحة، وتنبع من الفجوات القائمة بين المركز ومناطق الأطراف، وهذه الأخيرة تضمّ تجفّعات كبيرة للعرب، ولا سيّما في منطقة الشمال. ووفق تقرير وزارة الصحة، لا يتّمتّع سكّان مناطق الأطراف بمستوى الخدمات الصحية نفسها التي يمتّع بها سكّان المركز. الغالبية العظمى من

المواطنين الفلسطينيين تسكن في هذه المناطق، ولذا ثمة احتمال كبير أنّهم يعانون من نقص في الخدمات الصحية التي تقدّمها مصناديق المرضى ووزارة الصحة. وبما أنّ الملغّات الطبّيّة لا تأتي على ذكر الانتماء الإثنيّ (القوميّة) في إطار خدمات الصحة في المجتمع المحليّ، ثمة صعوبة في تحديد مستوى الخدمات التي يحصل عليها العرب مقارنة باليهود تحديدا دقيقا، ولذا سيكون أيضا من الصعب تحديد سياسة صحيحية لهذا الوضع. وقد أظهر بحث نوعي أُجريّ قبل أكثر من عقد واحد أنّ جودة الخدمات الصحيّة التي تقدّم للجمهور العربيّ، ولا سيّما في منطقة الشمال، أقلّ من جودة الخدمات التي يحصل عليها الجمهور اليهودي. في الكثير من الدول، يؤتّى على ذكر الهوية العرقية للمعالج، ويجري استخدام البيانات كقاعدة للتخطيط الإستراتيجي لخدمات الصحة المتساوية (على سبيل المثال: غالبية دول الاتحاد الأوروبي).

تداعيات خصّصة جهاز الصحة

خصّصة جهاز الصحة الإسرائيليّ، التي بدأت بالتعاظم في السنوات الأخيرة، نهشت (وما زالت تنهش) في مبدأ المساواة الذي يركّز عليه قانون التأمين الصحيّ الرسمي، وأدت إلى ارتفاع في إنفاق الأفراد على الصحة. هذه الخصّصة أضرت بمناخية الخدمات الصحية الاقتصادية في صفوف المجموعات السكانية الضعيفة، والجمهور العربيّ من بينها، وبسبب التّمسّاس الوثيق في إسرائيل بين العرق والحالة الاقتصادية، تصل نسب الفقر في صفوف العائلات العربية إلى نحو ٥٠٪، بينما تصل هذه النسب في صفوف العائلات اليهودية إلى ١٤٪. وأظهرت الأبحاث امتناعا عن استهلاك خدمات صحيّة معيّنة وعن اقتناء أدوية ضروريّة، وذلك على خلفيّة الضائقة الاقتصادية في المجتمع العربيّ.

وأظهر تقرير نشرته منظمة الصّحة العالميّة (٢٠٠٨)، حول موضوع تقليص غياب المساواة في الصحة، أنّ الجهاز الصحيّ لا يشكّل سوى عامل واحد من بين مجموعة العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تؤثرُ على حالة الصحة. تأثير الجهاز الصحيّ على الحالة الصحية مهمّ، لكن ثمة أهميّة أكبر لعوامل أخرى، نحو: التربية والتعليم ومستوى التحصيل العلميّ والتشغيل والعمل والرفاه والمواصلات والإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى. سياسة التمييز التي تمارسها إسرائيل تجاه مواطنيها الفلسطينيين منذ سنين طويلة، وبمجمه غير المتساوي في الاقتصاد الإسرائيليّ، دفعا إلى نموّ اقتصاديّ بطيء، بل حتّى إلى تدهور في أوضاعهم الاقتصادية، وهذا عامل مهمّ لتفسير وجود الفجوات في الصحة بين المجموعتين السكانيّتين. سيرورات التغيير المتسارعة التي فرضت عنوةً على المجتمع الفلسطينيّ في العقود الأخيرة، النكبة في العام ١٩٤٨، وتهجير الناس من أراضيهم وبيوتهم، وسياسة صادرة الأراضي وعدم المنازل، كلها ألحقت الضرر بثقافة الفلسطينيين بمؤسسات الدولة، ووزارة الصحة من بينها، وأثّرت على مفهوم الصحة، وعلى أساليب العيش التي نُرعت إلى الخمت الغربيّ، وهو نمط غير صحيّ بالضرورة. على سبيل المثال، تبيّن أنّ ثمة علاقة بين أسلوب الحياة الذي يتطلّب الكثير من الجلوس، والممارسة القليلة للنشاط البدنيّ، ولا سيّما في صفوف النساء، وارتفاع الوزن والسمنة المفرطة.

ثمة مشكلة أخرى لا تقلّ أهميّة عن سابقتها، هي أنّ موضوع الصحة ليس في أعلى سلمّ الأفضليّة لدى صنّاع القرار في إسرائيل بعامة، ولا في المجتمع العربيّ بخاصة. في الإسرائيليّ الفلسطينيّ، ومكانة المجتمع العربيّ المتديّنة، والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية، ولا سيّما الفقر والعنف والبطالة في صفوف الشباب بخاصة، هذه كلها تستقطب الاهتمام، ويجري في المقابل إهمال مواضيع أخرى كالاهتمام بالحالة الصحيّة ومكافحة الأمراض. المجتمع العربيّ يصبّ جلّ طاقاته اليوم في صراع البقاء والمواجهة اليومية للسياسات الحكومية، العنصريّة في معظمها، والتي تلحق الضرر بالعرب كمواطنين متساوي الحقوق. علاوة على أنّ العنصرية بدأتها تمش بالصّحة (على سبيل المثال: سياسة هدم المنازل التي تبقي عائلات باكملها بدون مأوى سياسة تنتهك الصحة)، سياسة القضاء على الفقر دون التطرّق العينيّ

المنتظر



جذور انعدام المساواة في الصحة بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل

إلى الفقر في المجتمع العربيّ تحمل في طياتها الكثير من الإشكال، وقد فُضي إلى توسيع الفجوات بين المجموعتين السكانيّتين. كل هذه الأمور حُرقت الاهتمام عن الانشغال بالصّحة في المجتمع العربيّ ومن قبل القيادات المجتمعية. على سبيل المثال، لا يجري التطرّق إلى موضوع الصحة تطرّقا جدّيّا في أيّ من الوثائق الرئويّة التي وضعت في المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة، وثمة عدد قليل من الجمعيات والمنظمات المدنيّة التي تعمل في مجال الصحة في المجتمع العربيّ، مقارنةً بأعداد الجمعيات التي تعمل في مواضيع اجتماعيّة أخرى، والنشاط المجتمعي في هذا المضمار شحيح جدًا.

متطلبات التغيير

كي يطرأ تغيّر جذريّ على الحالة الصحيّة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، ثمة حاجة إلى تغيير جذريّ على صعيدين أساسيين. على صعيد الجهاز الصحيّ، يجب الاعتراف بوجود الفجوات الإثنيّة بين العرب واليهود في الصحة وفي الخدمات الصحيّة، والعمل على تقليصها. ثمة أهميّة لفحص منظومة توزيع الخدمات الصحيةّ والتزويد بها من قبل مصناديق المرضى والعمل على تصحيح الفجوات التي في داخلها، وهو ما يتطلب شفافيّة في المعلومات من قبل الصناديق. وعلى توفير الخدمات الملائمة ثقافيّا ولغويّا للمرضى العرب أن يتحوّل إلى منجع عمل أساسيّ في الجهاز الصحيّ. وعلى دمج العرب في الوظائف المرموقة داخل وزارة الصحة وفي الجهاز الصحيّ أن يصبح جزءا من التخطيط الإستراتيجيّ طويل الأمد لتقليص الفجوات. من المهمّ تطبيق سياسة التمييز المصخّ عبر رصد ميزانيات خاصة لتقليص الفجوات في قضايا صحيّة حارقة وملحة، نحو: وفيات الرضّع؛ التدخين في صفوف الرجال؛ السمنة المفرطة في صفوف النساء؛ السكّريّ؛ الحوادث في صفوف الأولاد؛ الصحة النفسية؛ العنف داخل العائلة. يجب العمل على فضح العنصريّة والتمييز في وزارة الصحة والقضاء عليها عبر تعيين مسؤولين عن هذه الظاهرة على مستوى اللّحة، تصعب هذه الإستراتيجيّة ممكنة عندما يدخل مؤرود الخدمات الصحية رموزا تشخيصيّة للقومية والمنشأ في الملفّ الصحيّ، كما هو متعارف عليه في بعض الدول الغربية التي تجري فيها متابعة الفجوات في الصحة ومن ثمّ تُرضد الميزانيات الملائمة لدراسة الموضوع.

على مستوى المجتمع العربيّ في الداخل، من الواجب إقامة فريق عمل مهنيّ يعمل على تشخيص القضايا الصحيةّ الملحة وينقلها لتكون ضمن معالجة قيادات المجتمع العربيّ (نواب البرلمان والأحزاب ورؤساء السلطات المحليّة)، وهؤلاء يستطيعون القيام بدور مهمّ في هذا المضمار. يستطاع هذا الفريق العمل من خلال التعاون مع صنّاع القرار في جهاز الصحة في سبيل تحسين الأوضاع الصحيّة داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، من خلال ممارسة الضغوط على صنّاع القرار في الحكومة وفي وزارة الصحة وفي الوزارات التي تتقاطع مواضيع انشغالها مع مواضيع انشغال وزارة الصحة.

وفقط من شأن تغيير السياسة الحكوميّة تجاه المجتمع العربيّ والتعامل مع أبنائه كمواطنين متساوي الحقوق أن يحسّن المكانة السياسيّة لهذا المجتمع. وأن يفضي إلى تقليص غياب المساواة الاجتماعيّ -الاقتصاديّ، ومن ثمّ إلى تقليص غياب المساواة في الصحة بين مواطني إسرائيل الفلسطينيين ومواطنيها اليهود.

^[*] محاضرة كبيرة في قسم صحة الجمهور، ورئيسة مسار النهوض بالصّحة، ورئيسة لجنة الأخلاق في قسم العلوم الصحيّة، جامعة بن غوريون في النقب. هذه المقالة ظهرت أخيرا في مجلة «مبيرا» الصادرة عن معهد فان لير في القدس.

«بتسيلم»: قضاة المحكمة العليا

صادقوا للدولة على اقتراح جريمة حرب!

إجراءات هدم منازل سكان تجمع خان الأحمر وترحيلهم منه وإسكانهم في بلدة أخرى مرتبطة بتقويض حياة السكان وتشكل جريمة حرب يتحمل جميع الضالعين فيها المسؤولية الشخصية عنها!

قالت منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) إن ثلاثة قضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا صادقوا مؤخرًا لإسرائيل على أن تقترب جريمة حرب.

وأضافت المنظمة، في بيان صادر عنها الأسبوع الفائت، إنه في يوم ٢٠١٨/٥/٢٤ قرر قضاة المحكمة العليا نועم سولبيرغ وعنات بزون وياعيل فلنز أنه يحق للدولة هدم منازل سكان تجمع خان الأحمر وترحيلهم منه وإسكانهم في بلدة أخرى. وأشارت إلى أن هذه الإجراءات مرتبطة بتقويض حياة السكان، وهي تشكل جريمة حرب يتحمل جميع الضالعين فيها المسؤولية الشخصية عنها.

وأوضح البيان أن سكان تجمع الخسان الأحمر يتحدرون من قبيلة الجاهلين. وفي الخمسينيات تم تهجيرهم من منطقة تل عراد في النقب وسكنوا في الموقع الذي تقع فيه اليوم مستوطنة كفار أدمويم. ثم جرى تهجيرهم من هناك فانتقلوا إلى مكان سكناهم الحالي على بعد حوالي كيلومترين جنوبي المستوطنة. ويتكون التجمع من ٣٢ أسرة يبلغ تعداد أفرادها ١٧٣ بينهم ٩٢ طفل. ويوجد في التجمع أيضا مسجد ومدرسة يدرس فيها أكثر من ١٥٠ طالبًا تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٥ عامًا نصفهم من التجمعات المجاورة.

ومنذ سنوات طويلة تعمل إسرائيل على طرد التجمع من موقعه وأحد الأهداف من وراء ذلك هو توسيع المستوطنات المجاورة وضم المنطقة فعليا لإسرائيل وهي خالية من الفلسطينيين وقطع الضفة إلى صفين. لهذا الغرض فقد حولت السلطات حياة السكان إلى حياة لا تطاق على أمل الدفع بهم إلى ترك بيوتهم وكأنما برغبة منهم؛ ترفض إسرائيل ربط التجمع بشبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق وتمنع بناء المنازل أو المباني العامة وتقلص مساحات المراعي. نتيجة لهذه السياسة فقد اضطر السكان الفلسطينيون إلى العيش في ظروف مرزبة والمعاناة من نقص خدمات الصحة والتعليم والرعاية.

قدم سكان التجمع عددا من الالتماسات إلى محكمة العدل العليا بهدف منع ترحيلهم. في المقابل قدم سكان المستوطنات في المنطقة الالتماسات طالبا فيها الدولة بتنفيذ أوامر الهدم. وقد تم رفض جميع الالتماسات بعد أن وعدت الدولة المحكمة بالبحث عن حلول بديلة لصالح السكان. في الالتماس الأخير أعلنت الدولة أنها وجدت حلا وأنها تنوي نقل السكان إلى «الجاهلين غرب» على مقربة من بلدة أبو ديس. وقد عارض السكان هذا الخطط غير أنه في يوم ٢٠١٨/٥/٢٤ رفض القضاة ادعاءاتهم وقرروا أنه يحق للدولة نقلهم. وقد قرر القاضي سولبيرغ، الذي صاغ قرار الحكم، أن نقطة الانطلاق في المداولة «التي لا خلاف بشأنها» تقوم على أن «البناء في منطقة خان الأحمر بما فيها المدرسة وكذلك بيوت السكان ليست قانونية» ولهدم ما أوضاع أن الدولة مخولة بإصدار أوامر الهدم ضدهم. وفقا لنظريته وبعد اتخاذ هذا القرار فإنه ليس هناك داع للاستغراق بالمزيد من التحكير والسؤال الوحيد المطروح أمام القضاة هو: بالنسبة لتنفيذ أوامر الهدم وبخصوص البديل المعروض على السكان هل يحق للمحكمة التدخل في الطريقة التي تختارها الدولة «لفرض القانون؟». وقد أوجب القضاة على هذا بالنفي وأقروا بأنه «لا توجد علة قانونية للتدخل في قرار وزير الدفاع بتنفيذ أوامر الهدم».

وأكدت «بتسيلم» أنه من خلال حكمهم هذا اختار القضاة قصر مهمتهم على الأسئلة البيروقراطية وحسب مع أنه لم يتم تعيينهم لهذا الغرض كقضاة في المحكمة العليا. إن اختيار هذه الطريق الرسمية يتيح لهم تجاهل الصورة الكلية للمسألة الإسرائيلية المحتلة على مدى السنين تجاه سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة وتنحية تعليمات القانون الإنساني الدولي جانبا. غير أن هذه الرسميات القانونية ليست إلا غطاء بانسا للجوهر ذاته: حقيقة إقدام إسرائيل على ارتكاب جريمة حرب.

وعرضت المنظمات بعض الحقائق التي اختار هؤلاء القضاة عدم الإشارة إليها في قرار الحكم الصادر عنهم، وهي:

لا يوجد أي معنى لـ«عدم قانونية البناء»

لقد تم بالفعل بناء المباني في التجمع دون أن يحصل السكان على تراخيص بناء من السلطات الإسرائيلية، غير أن السكان سلكوا هذا المسلك ليس لكونهم «مجاورين للقانون» بطبيعتهم بل لكون السياسة الإسرائيلية لا تتيح لهم مطلقا تقديم طلبات للحصول على تراخيص بناء. وهكذا اضطر السكان إلى بناء منازل بدون تراخيص ونظرا لأن التجمع لا يبقى على حاله فقد اضطرروا إلى الاستمرار بالبناء على هذه الشاكلة. وقد سارعت سلطات البناء والتنظيم إلى إصدار أوامر هدم. لم تتصرف السلطات الإسرائيلية من منطلق البراءة والسداجة بل تعاملت بصورة قاسية وعنيفة من خلال التديسين الرسمي، وفي ظل غياب أي إمكانية البناء بصورة قانونية ومرخصة فأي معنى يمكن أن يكون لادعاء عدم قانونية البناء؟.

وفضلا عن ذلك تنصت الدولة دائما من واجباتها في مجالات التنظيم تجاه سكان هذه التجمعات وهي ترفض إعداد أية مخططات لصالحهم. كما أن المخططات التي اقترحتها الدولة كانت مرتبطة دائما بتغييرات مفرطة في نمط حياة السكان وتم إعدادها دون استشارتهم. كما أن المخططات التي قدمها السكان بأنفسهم للإدارة المدنية وزعم أن هذه ليست مسؤوليتهم بالمطلق تم رفضها بإدعاءات شتى.

البديل الذي تقترحه الدولة غير مناسب

مخطط نقل السكان إلى منطقة الجاهلين غرب تم بدون استشارة السكان وفي تجاوز لهم. هذا هو الروتين التنظيمي في الضفة: لا يوجد للسكان الفلسطينيين أي مشاركة في لجان التنظيم المختلفة التي تفعلها الدولة للدفع دما بمصالحها. المخطط لا يقتصر على إكراه السكان على ترك منازلهم وحسب بل إحداث تغيير مفرط في نمط حياتهم. وعلى العكس من أقوال القضاة فإن المخطط لا يتيح لهم الاستمرار بالعمل في الرعي وقد أوضحت الدولة هذا صراحة في ردها على الالتماس. ووفقا لأقوالها فإن «سياسة مؤسسات التنظيم في المنطقة هي تقوية حيي الجاهلين وإيجاد تواصل عمراني لبلدة قوية وقابلة للوجود» وإن قرب الحي الجديد من البلدات الفلسطينية والمستوطنات في المنطقة «يوفر أماكن كسب للرزق» للسكان.

وعدا عن ذلك أشارت الدولة صراحة إلى أنه بمقدور السكان الاستمرار في رعي الماشية في المساحة الواقعة خارج ألتنها أكدت «الحي مخطط فعلا في بيئة بلدية ولهذا فهو لا يحتوي على مساحات للمراعي ومزروعات كبيرة لكن يسعم فيه ببناء مخازن وحظائر صغيرة كموارد لمساعدة لإعالة العائلات».

تعليمات القانون الإنساني الدولي أقرت بأن النقل القسري لسكان المناطق المحتلة يعتبر جريمة حرب
قرار القضاة يعتمد حصرا على الادعاء بخصوص «البناء غير القانوني» وأن المحكمة لا تتدخل في تحديد سلم الأولويات الخاص بـ «تطبيق القانون». غير أن المكان الذي يصدر فيه القضاة الأمر يطرد السكان هو منطقة محتلة تسري عليها تعليمات القانون الإنساني الدولي التي تلزم إسرائيل بخصوص جميع إجراءاتها في المناطق المحتلة.

على النقيض من الانتهاكات الأخرى الكثيرة التي تقتربها الدولة في المناطق التي احتلتها فهي الحالة المعروضة فإن الدولة والمحكمة لم تبدلا جهدا في توفير شرح وفقا لما تراه. لمانذا لا تعتبر سياستها بمثابة انتهاك لتعليمات القانون الإنساني الدولي. بدلا عن ذلك فهي تصر على اختصار المداولة كان الحديث يدور عن شأن ميق وغير يتعلق بـ«البناء غير القانوني».

وفي الواقع هنا أيضا مختلف: إننا لا نتحدث عن انتهاك هامشي لهذه التعليمات بل عن انتهاك يعني اقتراح جريمة حرب. وتعليمات القانون الدولي تحظر النقل القسري للمدنيين المحميين إلا إذا كان الأمر لغرض سلامتهم أو لحاجة عسكرية حيوية. مفهوم ضمنا أن هذه الاستثناءات لا صلة لها حيث تسعى الدولة إلى السيطرة على المساحة لغرض التوسيع المستقبلي للمستوطنات في المنطقة أو لأي هدف مشابه. إن حظر النقل القسري لا يسري فقط على النقال من خلال استعمال القوة الملموسة بل أيضا في الحالات التي يترك السكان بيوتهم عن غير إرادة محضة أو نتيجة الضغط عليهم وعلى عائلاتهم. إن النقل القسري جريمة حرب ويتحمل الضالعون فيها وفي المصادقة عليها مسؤولية شخصية عن اقتراحها.

وختمت «بتسيلم»:

من خلال قرارهم بشأن خان الأحمر أزال القضاة الحاجز الأخير الذي كان يعيق إسرائيل لغاية الآن وأعاق طرد التجمع وصارت الطريق الآن مفتوحة أمام الدولة لتنفيذ مخططات تهجير السكان. لم يبتدع القضاة هذه السياسة ولم يبادروا إليها. إن الرصيد الخاص بهذا منسوب إلى من يقفون في أعلى المستوى السياسي، فطرد سكان تجمع خان الأحمر هو جزء من سياسة تمتد على مدار السنين تنتهجها إسرائيل في المناطق المحتلة. بالعموم تعتبر إسرائيل معظم مناطق الضفة بمثابة مناطق تخدم احتياجاها فقط وهي تعمل بتصميم من أجل تقليص التواجد الفلسطيني إلى الحد الأدنى. وكما هو الحال في حالات كثيرة أخرى فقد انخرط القضاة هنا أيضا في الجهد وبعيدوا الطريق نحو تنفيذ السياسة غير القانونية. لقد شرعن قضاة المحكمة العليا على مدار السنين وعلى وجه التقريب كل مس بحق الفلسطينيين طرح عليهم: هدم المنازل والاعتقالات الإدارية والتعذيب والقيود على حرية الحركة والتنقل ومصادرة الحق بالتعويضات جراء الضرر الذي تسببت به قوات الأمن. إن قرار الحكم الأخير هذا يضاف إلى هذه القائمة وفي هذه المرة يفتح الطريق أمام الدولة لارتكاب جريمة حرب. تقتصر المسؤولية الشخصية عن اقتراح جريمة حرب كهذه على من يحدد السياسة وحسب بل تقع أيضا على من مهد لصالحهم المسار القضائي.

تشير التقارير الأخيرة إلى أن مشروع نقل القواعد العسكرية الإسرائيلية من وسط البلاد إلى شمال صحراء النقب ما زال يتعثّر بالرغم من الميزاتيات الضخمة التي رصدت لهذا الغرض على مر السنين. ويستدل من هذه التقارير أن مشكلة الإسرائيليين الأكبر هي في نقل الوحدات الاستخباراتية، والعاملة في مجال التقنية العالية (الهايتك)، لأن العاملين فيها، وهم بغالبيتهم الساخنة من الأجيال الشابة ذات المؤهلات العلمية العالية، ترفض مغادرة الحياة العصرية في وسط البلاد والسكن في صحراء النقب.

وقد ظهر هذا المشروع منذ سنوات طويلة، لكن منذ سنوات ألفين الأولى، في ظل حكومة أريئيل شارون الأولى، دخل مسار القرارات الحكومية، وتم وضع سلسلة من الأهداف الزمنية. وهذا على قول إنه لم يتم تحقيق شيء منها. وخلال ولاية حكومة نتنياهو قبل السابقة كان العام الجاري ٢٠١٨ هدفا لإنهاء عملية الانتقال، والأن لا يبدو أن بالإمكان انجاز هذا المشروع حتى نهاية العام المقبل ٢٠١٩، بل وحتى بعد.

وحسب التقارير، التي وردت في الصحافة الاقتصادية، ومنها «ذي ماركر» و«كالكايست»، فإن الحكومة كانت قد رصدت ٣٠٠ مليون شيكل، أي قرابة ٨٤ مليون دولار، لغرض تخطيط وتنظيم المنطقة المخصصة لنقل القواعد العسكرية، بالقرب من مدينة بئر السبع. لكن كما يبدو فإن الانتقال لمرحلة البناء سيتأجل، إلى حين ضمان عملية الانتقال. وهذا على ضوء حالة الاعتراض على الانتقال للعيش في النقب، لدى الغالبية الساحقة من حوالي ١٩ ألفا، معظمهم من الجنود في الجيش النظامي.

وكان رئيسان سابقان لجهاز المخابرات العسكرية، أفيف كوخافي وهيرتسي هليفي، قد قدرا الحكومة من أن عملية نقل السبع، وإذا بحثنا عن معطيات على مستوى المنطقة الواسعة، سنجد الفجوة أكبر بكثير، كون أن بئر السبع تقع في صحراء النقب (شمال جنوب البلاد). ولذا فإن جهات التخطيط الاستراتيجي شرعت منذ سنوات عديدة في البحث عن أراض جديدة في وسط البلاد، وبالذات في مدينة تل أبيب ومنطقتها. وتم وضع مشروعين مركزيين: الأول، إخلاء مرافق ضخمة من منطقة تل أبيب، فجاءت الفكرة منذ ما يزيد عن ١٥ عاما بإخلاء القواعد العسكرية، وبالذات قواعد الاستخبارات، ومعها المطار الداخلي المدني المسمى «دوف»، القائم وسط الأحياء السكنية في تل أبيب، والمشروع الثاني هو ما أطلق عليه «إخلاء وبناء»، بمعنى هدم أحياء سكنية قديمة، منها ما أقيم قبل ٤٠ و ٥٠ عاما، مقابل تعويضات لأصحاب البيوت، لغرض بناء أحياء جديدة بنيات كثيرة الطوابق، ولهذا الغرض يتم أيضا إعادة تخطيط وتنظيم الأراضي التي يتم إخلاؤها.

وفيما أن المشروع الثاني، ومطار دوف، هو قيد التنفيذ، فإن مشروع نقل القواعد العسكرية ما زال يتعثّر، وتم اقتطاع عدة سنوات من الهدف الأصلي لإنهاء عملية النقل. والهدف الثاني، لمشروع نقل القواعد العسكرية، هو التوخي بأن يقتنع عشرات آلاف العاملين في الجيش، من عناصر الجيش النظامي، والعناصر ضمن الخدمة العسكرية الإلزامية، أو العاملين في مرافق الجيش من المدنيين، أن ينتقلوا للسكن كليا في جنوب البلاد، في منطقة بئر السبع. واستنادا لما ورد سابقا، فإن الحديث يجري عن ١٩ ألف عامل في الوحدات ذات الطابع الاستخباراتي والهايتك، والغالبية الساحقة من هؤلاء لها عائلات، ما يعني أن الحديث، من جهة المخططين، بات عن عشرات الألوف، ينتقلون للسكن فرضيا إلى صحراء النقب.

إلا أن هذا، واستنادا للوقائع على الأرض على مدى السنين، سيبقى فرضية صعبة المنال، على الأقل في السنوات

سيفير من حالة الرفض القائمة لدى العاملين.

خلفيات نقل القواعد ودوافع الرفض

من الواضح، كما ذكر، أن الجانب العسكري كهدف لنقل القواعد العسكرية من مركز البلاد إلى شمال منطقة الجنوب، في هه الحالة العينية، هو جانب ضعيف للغاية، إذ أن طول الخط الهوائي بين المنطقة المخصصة للقواعد العسكرية في الجنوب، وبين مواقعها في مركز البلاد، هو في حدود ٨٠ كيلومترا بالمعدل، لذا فإن لهذا المشروع هدفين مركزيين: الأول، إخلاء أراض ذات قيمة من الصعب تقديرها بتمن، في قلب منطقة تل أبيب الكبرى، لاستغلالها لأغراض تجارية واسكانية. والثاني له ارتباط بالأول، وهو السعي لنشر اليهود في شمال البلاد وجنوبها، وهذا هو التوزيع الديمغرافي الذي تسعى له إسرائيل منذ قيامها، ويفشل في تحقيق أهدافه بالحجم المطلوب.

وتشهد منطقة مركز البلاد، وبشكل خاص منطقة تل أبيب، ما يشبه حالة تجر سكانية، كونها المنطقة الاقتصادية الأضخم، من دون منافس، وهي وجهة الأجيال الشابة، نظرا لطبيعة الحياة العصرية، وخاصة الشبابية منها. وكذا هي عنوان العاملين في الصناعات العصرية، وخاصة الهايتك، وهذا الاكتظاظ السكاني ينعكس في ارتفاع حاد في أسعار البيوت، التي ترتفع بالمعدل بنسبة ٢٥٠٪ عما هي عليه الأسعار في المدن والبلدات البعيدة من مركز البلاد، شمالا وبالذات جنوبا. وكذا أيضا بالنسبة لظاهرة الأختناقات المرورية، التي باتت أزمة حادة جدا، تؤثر على جودة الحياة.

وعلى سبيل المثال يصل الاكتظاظ السكاني في مدينة تل أبيب، حسب معطيات العام ٢٠١٦، إلى حوالي ٨٥٠٠ نسمة على الكيلومتر المربع الواحد، مقابل ١٧٥٠ نسمة في مدينة بئر السبع، وإذا بحثنا عن معطيات على مستوى المنطقة الواسعة، سنجد الفجوة أكبر بكثير، كون أن بئر السبع تقع في صحراء النقب (شمال جنوب البلاد). ولذا فإن جهات التخطيط الاستراتيجي شرعت منذ سنوات عديدة في البحث عن أراض جديدة في وسط البلاد، وبالذات في مدينة تل أبيب ومنطقتها. وتم وضع مشروعين مركزيين: الأول، إخلاء مرافق ضخمة من منطقة تل أبيب، فجاءت الفكرة منذ ما يزيد عن ١٥ عاما بإخلاء القواعد العسكرية، وبالذات قواعد الاستخبارات، ومعها المطار الداخلي المدني المسمى «دوف»، القائم وسط الأحياء السكنية في تل أبيب، والمشروع الثاني هو ما أطلق عليه «إخلاء وبناء»، بمعنى هدم أحياء سكنية قديمة، منها ما أقيم قبل ٤٠ و ٥٠ عاما، مقابل تعويضات لأصحاب البيوت، لغرض بناء أحياء جديدة بنيات كثيرة الطوابق، ولهذا الغرض يتم أيضا إعادة تخطيط وتنظيم الأراضي التي يتم إخلاؤها.

وفيما أن المشروع الثاني، ومطار دوف، هو قيد التنفيذ، فإن مشروع نقل القواعد العسكرية ما زال يتعثّر، وتم اقتطاع عدة سنوات من الهدف الأصلي لإنهاء عملية النقل. والهدف الثاني، لمشروع نقل القواعد العسكرية، هو التوخي بأن يقتنع عشرات آلاف العاملين في الجيش، من عناصر الجيش النظامي، والعناصر ضمن الخدمة العسكرية الإلزامية، أو العاملين في مرافق الجيش من المدنيين، أن ينتقلوا للسكن كليا في جنوب البلاد، في منطقة بئر السبع. واستنادا لما ورد سابقا، فإن الحديث يجري عن ١٩ ألف عامل في الوحدات ذات الطابع الاستخباراتي والهايتك، والغالبية الساحقة من هؤلاء لها عائلات، ما يعني أن الحديث، من جهة المخططين، بات عن عشرات الألوف، ينتقلون للسكن فرضيا إلى صحراء النقب.

إلا أن هذا، واستنادا للوقائع على الأرض على مدى السنين، سيبقى فرضية صعبة المنال، على الأقل في السنوات



مبنى «وزارة الدفاع الإسرائيلية» في تل أبيب.

رفض الضباط والجنود الانتقال إلى صحراء النقب يتسبب بتعثّر نقل القواعد العسكرية من تل أبيب!

***إسرائيل تسعى منذ ١٥ عاما وأكثر لنقل قواعد عسكرية من وسط البلاد إلى شمال صحراء النقب (جنوبا) ومشروعها يتعثّر**

***الهدف من هذا إخلاء أراض في وسط البلاد لأغراض الإسكان والتطوير، والمساهمة في نشر اليهود في كافة أنحاء البلاد**

آلاف كثيرة من العاملين يرفضون ترك الحياة العصرية والشبابية في منطقة تل أبيب الكبرى والسكن في صحراء النقب

القريبة. لأن المنطق يقول إن آلاف العائلات هذه، التي هي بغالبيتها الساحقة جدا من الأجيال الشابة ولديها أطفال، لن تقبل بالانتقال من منطقة الازدهار، والحياة النابضة، وخاصة الشبابية، من أجل العيش في منطقة صحراوية، ظروفها الاجتماعية أضعف بما لا يقاس من منطقة المركز. وكذا فإن الزوجات أو الأزواج سيكون عليهم ترك أعمالهم في المنطقة الكبرى، من أجل عمل شريك الحياة، ومن فوق كل هذا فإن الحديث يجري عن ذوي مؤهلات مهنية علمية عالية جدا، سيدورن فرص عمل في السوق المفتوحة وربما باجور أعلى. وكما رأينا في ما سبق هنا، فإن دوائر القرار تستوعب هذا الحال، ولذا جاءت فكرة مد سكة حديد حتى المنطقة المخصصة للقواعد العسكرية، بكلفة تصل إلى حوالي ٦٦٧ مليون دولار، ما يعني أن هناك حالة استسلام لواقع أن آلاف العائلات تلحق من المئات من البيدات الصغيرة، من أجل سيدورن فرص عمل في السوق المفتوحة وربما باجور أعلى. وكما رأينا في ما سبق هنا، فإن دوائر القرار تستوعب هذا الحال، ولذا جاءت فكرة مد سكة حديد حتى المنطقة المخصصة للقواعد العسكرية، بكلفة تصل إلى حوالي ٦٦٧ مليون دولار، ما يعني أن هناك حالة استسلام لواقع أن آلاف العائلات تلحق من المئات من البيدات الصغيرة، من أجل سيدورن فرص عمل في السوق المفتوحة وربما باجور أعلى. وكما رأينا في ما سبق هنا، فإن دوائر القرار تستوعب هذا الحال، ولذا جاءت فكرة مد سكة حديد حتى المنطقة المخصصة للقواعد العسكرية، بكلفة تصل إلى حوالي ٦٦٧ مليون دولار، ما يعني أن هناك حالة استسلام لواقع أن آلاف العائلات تلحق من المئات من البيدات الصغيرة، من أجل سيدورن فرص عمل في السوق المفتوحة وربما باجور أعلى.

وكما ذكر فإن الحكومات الإسرائيلية، على مدى عقود، تسعى إلى نشر اليهود في سائر أنحاء البلاد، وبشكل خاص في الشمال، حيث نسبة فلسطيني الداخل ٥٣٪، والجنوب، صحراء النقب بالذات، حيث نسبة العرب تقارب ٤٠٪. وأقبح لهذه الغرض مدن، والمئات من البيدات الصغيرة، من أجل جذب اليهود للسكن في هاتين المنطقتين، مع مغريات كثيرة، في صلبها امتيازات ضريبية ومالية أخرى. إلا أن واقع الحال يقول شيئا آخر، فالغالبية الساحقة من الأجيال الشابة اليهودية، التي عائلاتها تسكن في الشمال والجنوب، تزحف بشكل متواصل نحو وسط البلاد، فور إنهاء المرحلة المدرسية، ومن بعدها العسكرية. وخاصة الشريحة التي تنتقل إلى التعليم العالي، فهي تبحث عن حياة الشباب العصرية، والمنطقة الاقتصادية الأكثر ازدهارا.

وأبرز مثال على هذا مدينة نتسيرت عيليت، التي أقامها دافيد بن غوريون في العام ١٩٥٦، على أراض مصادرة من مدينة الناصرة وعدة قرى مجاورة. اعتقادا منه أن هذه المدينة ستبتلع الناصرة وجوارها. وما جرى حتى الآن يمكن القول إنه العكس. فالיום نسبة العرب الرسمية، بمعنى المسجلين في مدينة نتسيرت عيليت، تفوق ٢٨٪، من أصل قرابة ٥٢ ألف نسمة، وفعليا تفوق ٣٣٪. بمعنى أناس ومقيمين في المدينة ولكن ما زالوا مسجلين في الناصرة أو القرى الأخرى، وهذه نسب في ارتفاع متواصل. وهم قوة انتخابية جدية. والعرب ممثلون في المجلس البلدي بقائمة وحدوية، سبقت القائمة المشتركة في الكنيست بسنوات، ونائب رئيس البلدية هو عربي، الدكتور شكري عواودة.

والحال نفسه بدأ في السنوات الأخيرة في مدينة كرميئيل، الجائمة على أراضي قرى الشاغور، في وسط منطقة الجليل، وهي أيضا تحظى بهجرة عربية نحوها. وقد نشهد قريبا تمثيلا عربيا في المجلس البلدي، ولا يقتصر الأمر على هاتين المدينتين فقط، بل يمتد حتى مدينة حيفا، من أكثر المدن العصرية، وهي المدينة الثالثة في البلاد، التي تشهد هي أيضا هجرة يهودية منها نحو المركز أساسا. وتعد منطقة الشمال أكثر تطورا من الجنوب، وأجواؤها أفضل بما لا يقاس من صحراء النقب، فإذا هذا هو الحال في الشمال، فكيف سيكون الحال جنوبا؟ وتسعى الحكومات الإسرائيلية لمقاومة هذه الظاهرة، من خلال تطوير ضخم وواسع النطاق لشبكات الطرق، بزعم أن هذا قد يساعد على التوزيع الجغرافي، إلا إن المنطق يقول إن العاملين يفضلون دائما أن يكونوا بالقرب من أماكن عملهم.

مسابقة اليوروفيجن ونتيجتها وفائزتها مجرد بنات لتدعيم «القدس الموحدة» بالاحتلال والتعسف!

كتب هشام نفاع:

جاء الفوز الإسرائيلي بمسابقة يورو فيجس أو مسابقة أوروب فيجسون للأغاني (بالإنجليزية: Eurovision Song Contest) هذا العام، ٢٠١٨، بالتزامن مع نشاطات مسيرة العودة التضالنية التي شارك فيها كل مرة عشرات الوف الغزيين العزل خلف الجدران والأسلاك الشائكة والخنادق التي تشكل منظومة من العناصر المادية لحصار القطاع، المضاف إليه الرقابة والضغط المسلح براً وبحراً ووجواً. إنها مظاهرات عزلاء من السلاح وهو ما لم يمنع قيام الاحتلال الإسرائيلي «الأكثر أخلاقية في العالم» ب«معالجتها» برصاص القناصة والقتل الجماعي، لا أقل.

لم تكن هذه المرة لدى سلطات إسرائيل المختلفة حاجة لبذل أي جهد خاص لصالح تدعيم الزعم الواهي بأن شاباً فلسطينياً «هاجم قوة عسكرية بسكين»، ولا إن فتاة فلسطينية «أشهرت مقصاً في وجه جندي» من سلاح المشاة، مما جاز عليها من الجنود المدججين المهندسين رداً «دفاعياً» بالبرصاص أردها قتيلين. فهذه المرة لم يكن هناك أي تماس بين المتظاهرين الفلسطينيين وبين جنود القناصة الذين تربصوا فوق تلال تربية مطلين ببنادقهم الفتاكة على العزل (١٠٠ جندي قنّاص، على الأقل، مدربين جيداً من الوحدات الخاصة، كما سبق أن أعلن للصحافة قائد أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت قبل ذلك الحين بأيام)، وهي بالمناسبة بنادق بعضها من صنع أميركي وبريطاني، من إنتاج الديمقراطية العريقة، «إندرو سميث من الحملة المناهضة لتجارة السلاح يقول: «باعتراق الحكومة (البريطانية) نفسها فقد استخدمت الأسلحة البريطانية ضد الفلسطينيين مرات عديدة، ومع ذلك ما زالت مبيعات الأسلحة مستمرة بلا هوادة، يجب أن يكون هناك تحقيق شامل عن استخدام الأسلحة البريطانية في الجرائم التي حدثت في الأشهر الأخيرة»، تقرير لموقع «ميديل إيست آي» البريطاني، وأواخر نيسان الماضي، الذي كتب أيضاً عن: «خافون من أن بعض مكونات بنادق القنص التي استخدمت لقتل عشرات الفلسطينيين خلال الأسابيع الأخيرة يتم تصنيعها في بريطانيا».

تم إعلان فوز المغنية الإسرائيلية نيطع برزيلي في الساعات الأولى من يوم الأحد ١٣ أيار، وقد احتل الخبر جميع العناوين في مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية، وعلق عليه بنشاط لافت عدة وزراء ورئيس الحكومة، سعيماً وأن هذا الفوز يعني وفقاً لبروتوكول المسابقة أن إسرائيل هي من ستستضيف اليوروفيجن العام القادم ٢٠١٩. هنا اكتسب هذا الفوز شحنة سياسية أقوى وبدأ سيل التصريحات عن خصوصية أن تجري المسابقة في القدس، والتي كانت الاستعدادات الإسرائيلية بشأنها في الذروة بعد قرار الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب نقل السفارة إليها من تل أبيب.

فوز بمسابقة موسيقية كفرصة للاستثمار السياسي
قبيل جلسة الحكومة الأسبوعية المنعقدة دورياً كل صباح أحد، بدأ بتاييم نتنياهو في مزاج احتفالي عال بفوز برزيلي، وحين وصل أمام كاميرات الإعلام قام بتنفيذ

«رقصة الدجاجة» أمامها، وهي التي تشتمل عليها الأغنية الفائزة تمثل بتحريك اليبدين كجنحاي دجاجة. قبلها، كان قد اتصل بالمغنية فور إعلان النتائج معتبراً إياها «أفضل سفير لإسرائيل»، وهو يعرف طبعاً ما يقول ويقصده، فهذا الفوز بوسعه التغطية على جميع أزماته على المستوى الدولي، حيث يرفض كل العالم تقريباً سياسته ضد الفلسطينيين في غزة، ويعارض نقل السفارات من تل أبيب قبل تحقيق تسوية سياسية شاملة مع الشعب الفلسطيني، وكذلك لا تتفق معه الغالبية الساحقة من دول العالم (باستثناء البعض) على السعي لتقويض الانشقاق النووي مع إيران. هنا يأتي فوز بمسابقة موسيقية ليشكل فرصة للاستثمار السياسي، وهو ما أقلق المنظمين الأوروبيين الذين يعون أي حقل الغام سياسي ينتظرهم.

وبالفعل، فبحسب تقارير في وسائل إعلام إسرائيلية، أبدى منظمو مسابقة يورو فيجس قلقهم من تسييس الحفل بسبب تصريحات أدلى بها وزراء إسرائيليين. وقد حثت إدارة يورو فيجس متابعيها في تغريدة عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتتر» على عدم التسرع بشراء تذاكر السفر لإسرائيل، التي تم إعلانها كمنظم لنهايات المسابقة العام القادم. وجاء في التغريدة على الصفحة الرسمية: «هل تتطلع لحضور مسابقة الأغنية الأوروبية في العام المقبل؟ نحن كذلك أيضاً! لكن لا تحجز رحلتك الآن، لمعرفة مكان وزمان حدوث ذلك، ترقب الإعلانات على قنواتنا الرسمية».

هذا التصريح من قبل منظمي يورو فيجس، التي لم تتم بتقدير أي توضيح إضافي لإعلانها في التغريدة على تويتتر، حمل بين طياته رسالة تبت عدم اليقين من تنظيم المسابقة القادمة في إسرائيل عام ٢٠١٩. وعلق إعلاميون إسرائيليون أن هذا وضع المتابعين أمام احتمالين: إما أنه اعتراض من قبل يورو فيجس على سياسة إسرائيل الأخيرة في مواجهتها مظاهرات الفلسطينيين بالبرصاص، أو أنه قرار متعلق «بأسباب أمنية» حول السفر لإسرائيل خلال العام القادم (موقع تاييمز أوف إسرائيل، أواسط أيار الفائت). وقد رفض متحدث باسم المسابقة الكشف عن أية تفاصيل حول السبب وراء طرح الشكوك بشأن موقع الحدث وموعد، وقال المتحدث للموقع المذكور فقط إن موظفي المسابقة لم يتلقوا بعد مع المسؤولين الإسرائيليين لوضع اللمسات الأخيرة على المكان والتواريخ، مضيفاً: «ببساطة لم يصل إلى هذه المرحلة بعد».

مدير يورو فيجس قلقون من تسييس الحفل العام ٢٠١٩
لكن هيئة البث الإسرائيلية الرسمية «كان» التي تشارك إسرائيل من خلالها في المسابقة، قالت في لسان مصدر مسؤول فيها لم يكشف هويته إن مديري المسابقة أفجس أعربوا عن قلقهم من تسييس الحفل في عام ٢٠١٩، وهو ما أكدته صحيفة «هآرتس» أيضاً. فالحادث البث الأوروبي، الهيئة المسؤولة عن تنظيم مسابقة الأغاني، أعلنت في اتصال أجرته معها الصحفية أنها «غير سعيدة بالمرّة» بالتصريحات التي صدرت عن وزراء إسرائيليين فيما يتعلق باستضافة الحدث في العام المقبل، وهي تصريحات وضعت المسابقة على هامش المصلحة الإسرائيلية المعلنّة: تعزيز تطبيع وتوحيد القدس «وهم» الجزء الشرقي المحتل منها، خلافاً لجميع

بعد هذه المسرحية السياسية وغيرها، والتي يظهر فيها بعض الذين تحوّلوا إلى جزء من متخذي القرار في إسرائيل قد فقدوا حتى القدرة الأساسية المحنّدة في السياسة على تفكير الاعتدال حين يتم بهذا معايير يتحوّل إلى نقيضه، في المضمون وفي المستوى!

موقع اليمين المتدين «سروغيم» لا يميّز جمهوره المحافظ بحث جارف للغة الحديث، كالذي أدته الفائزة الإسرائيلية في العاصم البرتغالية. بل ترفض أقسام واسعة في اليمين المتدين اليهودي الاستماع إلى الغناء الذي تؤديه نساء، وذلك باسم وانطلاقاً من العقولة الرجعية الشائعة (بالعبرية أيضاً) ومفادها: «صوت المرأة عورة». وقد وصلت الأمور في هذه المسألة مراراً إلى أزمات اشتعلت داخل مؤسسات إسرائيلية مشتركة لمتدنيين وغير متدنيين، مثل الجيش، حين قام ضباط وجنود من تيار «المتدنيين القومييين» (الذي يمثله حزب «البيت اليهودي») بمغادرة قاعات وبياحات واحتفالات شاركت فيها جنديات ضمن جوقات الغناء العسكرية. بل إن خاخامي هذا التيار الأخذ بالمغالاة

بلا تكتم ولا دبلوماسيات

الهدف كسب نقاط بعملة المصالح السياسية وليس النوات الموسيقية!

أكثر فيقول: إن معاقبة نشاطات إسرائيلية ثقافية يصب في مصلحة الجهات المتشددة الحاكمة التي تستغل ذلك لتحشيد التأييد بخطابات شعبية وقومية. تلك الأصوات تتجاهل أن التوجه الرسمي والشعبي لأحداث كمسابقة اليوروفيجن، هو سياسي حتى الثمالة. هناك حسابات ورهانات على النقاط التي يمكن ويجب كسبها، بمفردات ومفاهيم السياسة. هذا ناهيك عن أن مقولة فصل السياسة عن الثقافة، هي ميكانيكية مسطحة بدرجات عالية. وكل رؤية وتحليل يعتمد النقد سيدج بسهولة مدى متانة ارتباط الناحيتين، وذلك انطلاقاً من أن المسائل غير قابلة للتقسيم بهذه التعريفات الجامدة: سياسة مقابل ثقافة، لأن السؤال الحقيقي هو: أية سياسة وأية ثقافة؟ أي مضمون وأية غايات وأية قيم تعتمد؟

في خصوص هذه النقطة الأخيرة، يجب القول إن الادعاءات وكأنه «يجب فصل الفن عن السياسة» بمعنى التعامل مع المشاركة الإسرائيلية في المسابقة الأوروبية «بروح رياضية» والتجزؤ من هوامش السياسة، وبالمقابل التركيز على الشبابة التي تعني شخصياً والتغاضي عن أنها تمثل دولة ومؤسسة، باحتلالها واستيطانها وعنصيرتها وتعسفها الاجتماعي والطبقي - حتى لو كانت المغنية تفكر بشكل مختلف - هي ادعاءات تتقوض من تلقاء نفسها أمام الحملة الإسرائيلية النشطة، قبل المسابقة خلالها وبعدها، من حيث التسييس الواضح واستغلال الحدث دون تكتم ولا انضباط ولا دبلوماسيات، لغرض كسب نقاط بعملة المصالح السياسية وليس النوات الموسيقية!

التصويت للمسابقة الإسرائيلية. وقالت حركة (BDS) إن المتسابقة الإسرائيلية «نيطع برزيلي، تمثل دولة تمارس سياسة فصل عنصري وقمع وحشي، ضد الشعب الفلسطيني». وهاجمت الحركة برزيلي شخصياً، مشيرة إلى أنها «شريكة في هذه السياسة، ذلك لأنها عملت على رفع الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين، أثناء الحرب على غزة في العام ٢٠١٤، حينما غنّت لهم ووصفتهم بالملائكة الأبطال، في الفرقة الغنائية العسكرية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي، الذي قصف مناطق مأهولة بالسكان وقتلت أطفالاً في القطاع».

حركة المقاطعة أوضحت أن «المطربين الإسرائيليين المشاركين في سياق الأغنية الأوروبية لا يمثلون أنفسهم فقط، وإنما يتلقون دعماً هائلاً من الحكومة الإسرائيلية، التي تهتم جداً بفوزهم بالمسابقات العالمية، لشرعنة سياساتها الوحشية والقمعية... إسرائيل فعل ذلك، في الوقت الذي ترسل فيه قناصة تقتل المتظاهرين العزل على الحدود مع قطاع غزة». وتابعت: «يجب على المواطنين الأوروبيين التوقف عن إعطاء نقاط لأغنية أرسلت من حكومة الأبارتهايد».

السياسة والثقافة: عن ميكانيكية الفصل!

الأصوات الإسرائيلية «الإجماعية» بمختلف تعريفاتها من اليمين حتى اليسار مروراً بالمركز الصهيوني، تردّ كمن تعرض للذعة حين تسمح عن دعوة لتنفيذ مقاطعة لحدث اسرائيلي ما. غالباً ما يكون الادعاء أنه من غير المفيد ولا اللائق «الخلط بين الأمور»، وأنه يجب إبقاء السياسة بعيداً عن الثقافة بشتى تجلياتها. وهناك من يدقّق

الممكنة، وقال: «اعتقد أن على أيرلندا الامتناع عن إرسال فرقة أو مجموعة غنائية لتمثيلها في المسابقة التي ستستضيفها إسرائيل في ٢٠١٩». ووصلت الأمور في بعض الحالات إلى شبه أزمات دبلوماسية، إن بعثت السفارة الإسرائيلية في هولندا برسالة إلى خارجيتها احتجاج فيها على مشهد ساخر بثته قناة هولندية، ينتقد سياسة إسرائيل وممارسات الاحتلال، من خلال أغنية تقلد أغنية برزيلي، الفائزة بجائزة يورو فيجس. السفير الإسرائيلي لدى هولندا نظّر بالقول: «إن حرية التعبير وحرية الصحافة هي عناصر مهمة في مجتمع ديمقراطي وتعددي... نحن نقدر ونحترم هذه المبادئ، لكنكم في هذا المشهد تجاوزتم الحدود. نحن مضطرون إلى محاربة النشاطات الإرهابية... وعندما يفقد الناس حياتهم، بغض النظر من أي جانب، نحن لا نضحك، وأنتم أيضاً يجب أن لا تضحكوا». وكالاعتاد لفتح إلى «عناصر لأسامية» في أغنية المحاكاة الهولندية.

المشهد الذي عرضته القناة الهولندية، يظهر الممثلة الكوميدي سانيه ووليس دي فريس على المسرح وهي ترتدي لباساً شبيهاً بالملابس التي ارتدتها برزيلي، ومع تسريحة مشابهة لشعرها وأدت أغنيها ولكن مع استبدال كلماتها بأخرى تنتقد وجود الجيش الإسرائيلي على حدود غزة وفتح السفارة الأميركية في القدس. وتظهر في الخلفية المظاهرات الفلسطينية على حدود غزة في الأسابيع الماضية وصور سحب الدخان ومواطني غزة الذين يجري حملهم على نقلات.

حركة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل (BDS)، كانت خرجت بحملة تدعو الأوروبيين من خلالها، إلى عدم

بلده بمقاطعة مسابقة أيضا بشكل رسمي.

الحملة بدأت مباشرة بعد أن بدأت نشرات الأخبار بنقل الأحداث التي وقعت في غزة وسقط فيها عشرات القتلى ونحو ألفين وثمانمئة جريح، الحملة موجهة للشبكة الوطنية للإذاعات RUV، المشرفة على مشاركات آيسلندا في البرنامج. وجاء في نص العريضة «بسبب خرق حقوق الإنسان على أيدي جنود الجيش الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، فمن غير المنطقي بالمشاركة في المسابقة في ظل هذا العنف المستمر من قبل إسرائيل تجاه جيرانها... في الأشهر القليلة الماضية عشرات المدنيين قتلوا فقط بسبب مسيراتهم».

جمعية «آيسلندا - فلسطين» قالت في بيان لها وقعه سفين رونار هاوكسون رئيس الجمعية: «أوروبا لم تكف بعدم دعم حقوق الإنسان هذه الليلة، بل وأكثر، فقد اختارت أن تقيم مسابقة اليوروفيجن في إسرائيل، وفي نفس الوقت فإن حكومة إسرائيل تعارض القوانين الدولية وتستمر بسلب الأرض، وحقوق الإنسان وتستمر بأعمال العنف تجاه الفلسطينيين... ومثله سيما أيرلا سيردار، مؤسسة منظمة سولاريس للمساعدات الإنسانية، التي وصفت الحالة بالمقرزة، وطالب بورن أولافسيوتير، مؤسس منظمة أكيري الإنسانية، بمقاطعة المسابقة».

دعوات لرسميين وشبه أزمات دبلوماسية

كذلك فإن عمدة العاصمة الأيرلندية دبلن، مايكل ماك دونشا، دعا إلى مقاطعة المسابقة في إسرائيل ٢٠١٩، بسبب سياستها ضد الفلسطينيين. وأكد أنه يؤيد مقاطعة إسرائيل، تضامناً مع الفلسطينيين بكل الطرق

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي